

العنف المنزلي

دليل للتدابير القانونية المدنية
والعقوبات الجنائية

February 2003 (reprinted March 2007)

Domestic Violence
A guide to civil remedies and
criminal sanctions

Arabic

	المحتويات
1	تمهيد
2	المقدمة
4	الجزء 1 – التدابير القانونية المدنية
4	الجزء الرابع من قانون الأسرة لعام 1996
16	قانون الحماية من التحرش لعام 1997 (مدني)
18	قانون شراكة المثليين المدني لعام 2004
18	قانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا لعام 2004
20	الجزء 2 – الأطفال
20	قانون الأطفال لعام 1989
20	قانون التبني والأطفال لعام 2002
20	قانون الأطفال لعام 2004
21	قانون الأطفال والتبني لعام 2006
22	الجزء 3 – العقوبات الجنائية
32	قانون الحماية من التحرش لعام 1997 (الجنائي)
32	قانون العنف المنزلي والجريمة والضحايا لعام 2004
34	الجزء 4 – قوانين أخرى ذات صلة
34	قانون الإسكان لعام 1996

34	برامج الملاجئ
34	وضعية الهجرة والمال العام
35	قانون اصلاح الشرطة لعام 2002 – العنف المنزلي والصحة والثقافة الصحية لعام 2002
35	قانون التعليم 2002
36	الملحق أ من هو الشخص المرافق؟
39	الملحق ب إجراءات خاصة للشهود الضعاف أو المرعوبين
40	الملحق ج ملحق بالمصطلحات
45	الملحق د مصادر مرجعية وقراءات إضافية

تمهيد

يسر خدمة المحاكم الملكية HMCS أن تنشر هذه النسخة المراجعة من الدليل الذي نشر أول مرة عام 2003. يعكس الدليل الجديد التغييرات التي أحدثتها، من بين أمور أخرى، قانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا لعام 2004.

قمنا أيضا بإصدار قرص دي في دي (DVD) بعنوان "لا يتوجب عليك العيش بخوف" "You Don't Have to Live in Fear". يهدف الفيلم إلى تقديم تبصرة للأشخاص الراغبين بالتقديم لأوامر زجرية مدنية في المحاكم الأسرية وذلك عن طرق المقابلات وإعادة تمثيل الحالات. كما يهدف أيضا العرض على الجهات المقدمة للخدمة مدى التأثير الكبير للعنف المنزلي على الأفراد وعائلاتهم وعلى الحياة الاجتماعية.

نأمل أن تستمر المصادر المرجعية هذه في كونها نافعة لأي شخص معني بتقديم الخدمة والتدريب في هذا المجال.

يحدث العنف المنزلي تأثيرا وضرا على الأسر بأكملها وسط جميع الطبقات الاجتماعية. يصل مدى التأثير بعيدا، ولا ينحصر فقد بالأسر المعنية ولكن إلى المجتمع بشكل عام. نتحمل جميعا المصاريف والعواقب – ليس فقط من المال العام، ولكن الأهم من ذلك، بالنسبة للنتائج الاجتماعية على الضحايا، وخصوصا الأطفال الذين قد يعانون من تقصير في الإنجاز التعليمي والعزل الاجتماعي كنتيجة للعيش مع العنف المنزلي. ومن الأمور التي تحدث صدمة، أن نعلم أنه في القرن الواحد والعشرين، تموت أسبوعيا امرأتان نتيجة للعنف المنزلي، ويشكل العنف المنزلي ما نسبته 17% من جميع جرائم العنف.

ويجب علينا كمجتمع أن لا نتسامح مع مثل هذا السلوك ويجب أن نستمر بإرسال رسائل واضحة للضحايا والجناة على السواء أنه سيتم أخذ أعمال العنف المنزلي على محل الجد. ولكن يجب علينا فعل المزيد – وسنقوم فعلا بذلك. يجب علينا زيادة الوعي؛ ومساعدة الضحايا في الحصول على النصح والدعم الذي يحتاجونه؛ والتوقع أن يكون المحترفين مدربين جيدا ولديهم القدرة على تحسس أفكار الآخرين؛ والتأكد أن نظام المحاكم يساعد ويدعم الضحايا. أمام الحكومة برنامج عمل للمضي قدما لتلبية هذه الغايات. لدينا مسؤوليات معينة بشأن الطريقة التي يعامل النظام فيها الناس المتضررين من العنف المنزلي. نريد أن نتأكد أن لدى ضحايا العنف المنزلي مسلك سهل ومجدي للحماية ولجلب مرتكبي أعمال العنف إلى العدالة.

مارس / آذار 2007

يحدد هذا الدليل التدابير المدنية والعقوبات الجنائية المتوفرة من خلال المحاكم لضحايا العنف المنزلي وتتضمن فقرات قانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا لعام 2004 المطبق الآن وتلك التي ستطبق ابتداء من 1 يوليو / تموز 2007. إنه معد لموفري الخدمات الطوعية والقانونية الذين يتعاملوا مع آثار العنف المنزلي. كما سيساعد الدليل أيضا الناس عامة غير أن ليس من المقصود منه أن يصبح دليلا للمساعدة الذاتية. سيكون قرص دي في دي المرافق والمعنون "لا يتوجب عليك العيش بخوف" مساعدا للأشخاص الذين يساعدوا مقدمي الطلبات خلال إجراءات محكمة الأسرة. تتوفر معلومات إضافية عن الإرشاد والنشرات في الملحق د.

كيف نعرف العنف المنزلي؟

التعريف الذي تم الاتفاق عليه من قبل المجموعة الوزارية بشأن العنف المنزلي يتبع ويتوافق مع التعريف المستخدم من قبل جمعية ضباط الشرطة وهو:

"أي حادث أو سلوك تهديدي، أو عنف أو إساءة (نفسية، أو جسدية أو جنسية أو مادية أو عاطفية) بين البالغين الذين هم حاليا أو كانوا مسبقا شركاء حميمين أو أفراد عائلة¹، بغض النظر عن جنسهم أو ميولهم الجنسية."

يمكن للعنف المنزلي أن يذهب أبعد من العنف الجسدي الفعلي. إنه قد يتضمن أيضا الإساءة العاطفية، وهدم المسكن، والعزل عن الأصحاب أو العائلة أو عن مصادر محتملة أخرى للدعم، والتحكم بالوصول إلى المال أو الأغراض الشخصية أو الطعام أو المواصلات أو الهاتف، والمطاردة خلف شخص خلسة. وكثيرا ما يشهد الأطفال العنف وهناك تداخل بين الإساءة للمرأة والإساءة للأطفال (جسديا وجنسيا). يجب الإدراك بأن التأثيرات العكسية الواسعة على الأطفال الناتجة عن العيش مع العنف المنزلي كقضية حماية للطفل. ترتبط هذه بضعف الإنجازات التعليمية والعزل الاجتماعي والجرائم التي يرتكبها الأحداث والاستخدام الخاطيء للعقاقير ومشاكل السلامة العقلية والتشرد نتيجة الهروب. ومن المعترف به أيضا أن العنف المنزلي والإساءة يمكن أن تبرز نفسها من خلال أفعال أفراد العائلة المباشرين أو البعيدين عن طريق ارتكاب أفعال غير قانونية مثل الزواج بالإكراه، و في ما يسمى "بجرائم الشرف" وفي "الممارسات التقليدية الضارة" مثل بتر الأعضاء التناسلية للإناث. وقد يغفر أفراد العائلة البعيدين عن نمط الإساءة هذه أو يتشاركوا فيها.

أظهرت نتائج استبيان الجرائم البريطاني² أن غالبية أعمال العنف المنزلي يرتكبها الرجال ضد النساء. يشير هذا الدليل إلى المدعين أو الضحايا أو المدعى عليهم أو المشتبه بهم أو الجناة و/ أو المسيئين بتعبير جنسي محايد. ولكن، ندرك نحن أن الرجال والشركاء المثليين يمكن أن يكونوا ضحايا العنف المنزلي على حد سواء. ان المعلومات الموجودة هنا صالحة لكلا الجنسين، من أي ميول جنسية ومن جميع الثقافات. وقمنا أيضا أمكن بلغت الانتباه للحاجة للتحويل للخدمات المختصة وتم إدراج بعضها في مصدر المرجع في الملحق د.

¹ أفراد العائلة معرفين كالأم والأب والابن والابنة والأخت والأجداد سواء كان ذلك مباشرة أو من المصاهرة

² فيني، العنف المنزلي، الإساءة الجنسية والمطاردة خلسة: النتائج من استبيان الجرائم البريطاني لعام 2005/2004. تقرير وزارة الداخلية على شبكة الإنترنت بتاريخ 06/12.

ما هي التدابير القانونية أو العقوبات المتاحة؟

تتوفر مجموعة خيارات من خلال المحاكم. ستعتمد الطرق المتعددة التي سيسلكها الناجون على عوامل متنوعة، من ضمنها:

- مدى شدة و / أو طبيعة العنف أو المضايقة
 - طبيعة العلاقة بين الشخص المسيء والشخص المساء إليه
 - القضايا المالية المتضمنة، على سبيل المثال، الاستحقاق للعون القانوني
 - كون عبئ الإثبات في المحاكم الجنائية أشد بالمقارنة مع المحاكم المدنية. (يجب أن يتم إثبات القضية في الإجراءات الجنائية "فوق أي احتمال معقول" بينما يتم في الإجراءات المدنية وصول المحكمة إلى قرارها طبقا "للموازنة بين الاحتمالات".)
 - رغبات مقدم الطلب / الضحية بشأن الحماية المرجوة من القانون؛ و
 - الحماية الحقيقية والمدركة التي يمكن أن يوفرها القانون عمليا، بالإضافة إلى توفر خدمات الدعم المناسب.
- يشرح الجزء 1 من هذا الدليل الخطوات التي بإمكان ضحايا العنف المنزلي اتخاذها للمضي قدما بقضية مدنية في المحاكم المحلية، والمحاكم الأسرية الابتدائية أو في المحكمة العليا.
- يحدد الجزء 2 من هذا الدليل القوانين التي تحكم القضايا عندما تكون قضايا العنف المنزلي متعلقة بالاتصال بالطفل / قضايا متصلة الإقامة.
- يشرح الجزء 3 العقوبات المتوفرة من خلال المحاكم الجنائية، من ضمنها المحاكم الابتدائية ومحاكم التاج.
- يحدد الجزء 4 بعض التشريعات الأخرى ذات العلاقة التي قد تكون كذلك ذات أثر على ضحايا العنف المنزلي وعلى الجناة، مثل قوانين الإسكان.

الجزء 1: التدابير القانونية المدنية

التشريع

هناك عدة قوانين تنطبق بدرجات متفاوتة على العنف المنزلي في السلطان القضائي المدني:

- الجزء الرابع من قانون الأسرة لعام 1996 (FLA 1996)
- قانون الحماية من التحرش لعام 1997 (PHA 1997) - والذي يشمل أيضا على عقوبات جنائية
- قانون الأطفال لعام 1989 (CA 1989)
- قانون التبني والأطفال لعام 2002 (AChA 2002)
- قانون الأطفال لعام 2004 (CA 2004)
- قانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا لعام 2004³ (DV Act 2004)
- قانون زواج المثليين المدني [CPA 2004]
- قانون الأطفال والتبني لعام 2006 (ChAA 2006)

وضعنا في الصفحات التالية، قوانين التدابير القانونية المدنية الرئيسية طبقا لكل قانون ووفرنا التوجيه بشأن كيفية المضي قدما بأي إجراء معين.

الجزء الرابع من قانون الأسرة لعام 1996

يوفر الجزء الرابع من قانون الأسرة لعام 1996 (FLA 1996) تدبير قانوني مدني للتحرش والمضايقة، والعنف وشغل لمنزل. وهدفه هو حماية الناس الذين يواجهون عنفا منزليا في نوع من العلاقات الأسرية. هناك معايير حازمة بشأن من يحق لهم التقدم بالحصول على أمر زجري أو شغل منزل لحماية أنفسهم طبقا لهذا القانون؛ وهي موضحة أدناه.

بإمكان المحكمة بموجب قانون الأسرة لعام 1996 (FLA 1996) أن تمنح أوامر شغل منزل وأمر عدم التحرش والمضايقة لحماية المدعي من المدعى عليه (الشخص الذي قدم ضده الأمر الزجري). لدى المحكمة أيضا صلاحية في أي إجراءات أسرية - حيث يكون المدعى عليه طرفا - أن تصدر أمر عدم تحرش وإزعاج حتى لو لم يتم التقدم بطلب رسمي للحصول على أمر كهذا وإن قررت المحكمة إن هناك حاجة لاتخاذ مثل هذا القرار لمصلحة طرف أو طفل.

ينظم أمر شغل المنزل شغل منزل يعيش فيه بشكل مشترك زوجان وأطفالهم لحماية أي طرف أو طفل من العنف المنزلي. يمكن للقرار أن يمنع الشخص المسيء من المسكن تماما، أو أن يقسم المسكن لمنعه / لمنعه من جزء من السكن. إذا كان المدعى عليه قد غادر المنزل مسبقا، يمكن لقرار شغل المنزل أن يستخدم لذلك لمنعه / لمنعه من الدخول ثانية و / أو الاقتراب ضمن مساحة معينة من المسكن.

³ الفقرة 1-4- تعدل قانون الأسرة للعام 2006

هناك أنواع عديدة من أمر شغل المنزل (أنظر أدناه) لكن الأكثر شيوعا سينص على أشياء تعني أنه يجب على المدعى عليه أن يغادر المسكن الذي يشغله الأطراف، ومن ثم بعد مغادرة المسكن، فيجب عليه أن لا يدخل أو يحاول الدخول للمسكن أو أن يقترب منه لمسافة معينة. سيشتمل الأمر أيضا على إشعار بأية تواريخ لجلسات سماع إضافية وطول الفترة الزمنية لصلاحية الأمر. تتراوح فترة صلاحية هذه الأوامر بشكل عام ما بين ستة أشهر وسنة لكن يمكن أن تكون "حتى أمر آخر". في بعض الحالات، يمكن أن يمدد الأمر لفترة ستة أشهر واحدة فقط، على سبيل المثال، عندما يكون مقدم الطلب يعيش في المنزل عيشة الأزواج أو كان يعيش في السابق عيشة الأزواج وليس له منفعة ذاتية أو حصة في المنزل.

قبل إصدار مثل ذلك القرار، ستطبق المحكمة اختبار "الموازنة بين الأضرار"، والذي يتضمن مفهوم الضرر الكبير. هذا اختبار لمعرفة من هو الشخص و / أو الطفل أو الأطفال الذين يعيشون معهم الذين سيكونون في خطر أكبر فيما إذا اتخذ أو لم يتخذ قرار. إن طبقت المحكمة اختبار الموازنة بين الأضرار لصالح الأزواج / الشركاء أو الأزواج / الشركاء السابقين فيقع عليها واجب إلزامي لإصدار أمر. تقييم المحكمة أيضا ظروف الطرف طبقا "للعوامل ذات الصلة" المحددة في الفقرة (6) 33 من القانون. يمكن أن تكون هذه الأمور معقدة حيث أن القانون يفرق بين الأزواج الذين يحق لهم شغل المنزل وهؤلاء الذين يعيشوا عيشة الأزواج وليس لهم استحقاق.

يستخدم أمر عدم التحرش والإزعاج لردع شخص ما من التسبب أو التهديد بارتكاب عنف لمقدم الطلب أو لأي طفل، أو من التحرش بهم. لا يعرف القانون التحرش لكن ذلك قد يتضمن التخويف والإزعاج والتهديد والمضايقة. يمنع النص الفعلي لأمر عدم التحرش والإزعاج المدعى عليه من استخدام أو التهديد بالعنف ضد المدعى أو أن يأمر أو يشجع أو يقترح بأية طريقة أخرى على شخص آخر أن يفعل ذلك. يستخدم هذا النص أيضا لحماية أي أطفال تذكر اسمائهم في الطلب من المدعى عليه.

تتطبق حماية الأطفال من العنف أو التهديد باستعمال العنف على أي "طفل معني". يعرف الطفل المعني بما يلي:

- أي طفل قد يكون متوقعا أن يعيش مع أي من الطرفين المعنيين
- أي طفل خاضع للتبني أو لإجراءات قانون الأطفال؛ و
- أي طفل آخر تعتبر المحكمة أن مصلحته ذات صلة.

المعايير الخاصة بمن يحق له أن يقدم على أمر شغل المنزل، وأنواع الأوامر التي يمكن أن تصدرها المحكمة، هي أكثر تعقيدا من تلك المتعلقة بأوامر عدم التحرش والإزعاج ويتم التعامل معها أدناه بالمزيد من التفصيل. إن كنت تقدم على أمر بعدم التحرش والإزعاج فيمكنك أن تقدم أيضا على أمر شغل منزل، مستخدما نفس الطلب شريطة أن تلبية قضيتك المعايير المعنية.

يتم التقديم على الأوامر إما "باشعار" أو "بدون إشعار". هذه المصطلحات أيضا مشروحة أدناه.

التقديم لأوامر عدم التحرش والإزعاج وشغل المنزل

من يمكنه أن يقدم؟

توجد قائمة بالأشخاص المؤهلين للتقدم لأمر عدم التحرش والإزعاج و / أو أمر شغل المنزل طبقا لقانون الأسرة لعام 1996 (كما هو معدل بقانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا لعام 2004) في الملحق أ. إن الاستحقاق مرتكز، من حيث المبدأ، على المصاحبة من خلال علاقات أسرية و / أو العيش كزوج والاستحقاق لشغل منزل الأسرة.

إن كان المدعي دون سن 18 عاما وفوق 16 عاما فالمطلوب من أن يكون لديه "صديق قريب" أو ممثل قانوني يساعده في التقدم بالطلب.

أين تحصل على الأوامر

يمكن التقدم بالطلب لأي من الأمرين أو لكليهما في أي محكمة محلية تتمتع بسلطة قانون الأسرة وفي المحكمة الابتدائية التي هي أيضا محكمة للإجراءات الأسرية (FPC). يجب أن يدرك المدعون أنه مع تطوير خدمة الأسرة الموحدة، فمن الغالب أن يتم التعامل مع هذه الطلبات بنسبة أكبر وأكبر على مستوى محكمة الإجراءات الأسرية.

يتم تحويل القضايا الأكثر تعقيدا والتي تبدأ في محكمة الإجراءات الأسرية إلى المحاكم المحلية. هناك أيضا أنواع معينة من الطلبات لأمر شغل المنزل لا يمكن التعامل معها من قبل محكمة الإجراءات الأسرية.

كيف تقدم الطلب

بإمكان المدعين توكيل محامي (يفضل أن تكون لديه خبرة بأعمال العنف المنزلي⁴) لتقديم طلب مباشرة إلى المحكمة نفسها. إن تم توكيل محامي فسيكون اخذ القضية إلى المحكمة أكثر كلفة من الناحية المالية، إلا لو كان المدعي مؤهل للحصول على تمويل من المال العام.

لا توجد أية قيود على التقديم الشخصي (أي يقدم الشخص نيابة عن نفسه) لكن، لو قام المدعي بذلك، فيجب أن يكون مستعدا لملاء الطلبات المعنية والإفادات وأن يشرح قضيته أمام المحكمة. يمكن لموظفي المحكمة أن يساعدوا عن طريق شرح الإجراءات، لكن ليس بإمكانهم تقديم نصح قانوني على مزية وأحقية قضايا فردية، أو إعطاء نصائح عن النتائج المحتملة. غير أن من الممكن الحصول على دعم ومعلومات إضافية من منظمات الدعم الطوعية⁵، مثل الملاجئ المحلية للنساء أو خدمة أوت ريتش أو دعم الضحايا. قد تقترح هذه المنظمات أيضا أين يمكنك الحصول على نصح قانوني لكنهم لا يقدمون هذه الخدمة عادة.

ما هي تكلفة الإجراءات القانونية؟

التكلفة في الوقت الحالي للتقديم لطلب قانون أسري (FLA) في المحكمة المحلية هو £60 – ليست هناك رسوم للطلبات التي تقدم في محكمة الإجراءات الأسرية – المحاكم الابتدائية. وتكلف أية طلبات لاحقة تقدم بموجب القانون £60 أيضا. يجب على المدعين الذين يقرروا تمثيل أنفسهم في القضية دفع هذه

⁴ مؤسسة قرار Resolution – لديها لجنة من المحامين المختصين مجازين بقانون الإساءات المنزلية ويمكن البحث في موقعهم على شبكة الإنترنت www.resolution.org.uk. ستظهر لك نتيجة البحث المحامين والمحامين المتدربين والتنفيذيين القانونيين والقانونيين وهل هم مجازين كمختصين من قبل مؤسسة قرار أو وسطاء لدى مؤسسة قرار.

⁵ يجب على أي موفر خدمة يحول شخص لخدمة أخرى أن يدرس احتياجاته الخاصة وان يستهدف الخدمات المختصة ما أمكن لتلبية المتطلبات الفردية، مثلا خدمة بي أم إي.

الرسوم عندما يقدمون طلبهم. ولكن، قد يتم إعفائهم أو قد يحصلوا على بعض الإعفاء من تسديد الرسوم - كما هو مشروح في نشرة خدمة المحكمة EX160A⁶، رسوم المحكمة: هل يتوجب عليك أن تدفعها؟

سيقوم ضابط المحكمة بإعفائك من دفع الرسوم إن كانت القضية تفي بواحد أو أكثر من الشروط التالية:

- المدعية وشريكها يستلمان معونة دعم الدخل
- تستلم المدعية علاوة الباحثين عن عمل المعتمدة على الدخل
- تستلم المدعية منحة ضريبة العمل
- تستلم المدعية أو شريكها معونة دعم الدخل، أو علاوة الباحثين عن عمل المعتمدة على الدخل أو منحة ضريبة العمل أو المنحة الضريبية للأشخاص المعاقين وتستلم المدعية "مساعدة قانونية" وهي معنية بقضية مدنية؛ أو
- معنيون بقضية أسرية ويستلمون "مساعدة قانونية".

يجب على المدعين الذين يوكلون محامي أن يبقوا في بالهم أن عليهم دفع اجور المحكمة والأجور القانونية للمحامي. قد يكون المدعي مؤهل للحصول على مساعدة من صندوق الخدمة القانونية الاجتماعية (التي كانت تعرف سابقا باسم العون القانوني والتي تدار من قبل مفوضية الخدمات القانونية). لكي يكونوا مؤهلين لذلك يجب عليهم أن ينجحوا في اختبار الدخل ويجب أن يعرضوا أسباب معقولة لرفع القضية.

هل يتوفر التمويل لرفع قضية؟

يتم الحكم على جميع القضايا حسب ظروفها الفردية ومزاياها واستحقاقها ويتم قياسها بالمقارنة مع المعايير المحددة في قوانين التمويل لمفوضية الخدمات القانونية. يتوفر التوجيه أيضا بموجب مدونة التمويل - توجيه اتخاذ القرار. يمكن في الحالات التي تقوم فيها حاجة لاتخاذ أمر زجري عاجل ضد العنف المنزلي، أن يستخدم محامي متعاقد مع المفوضية صلاحيات منقولة لمنح شهادة طارئة للتمثيل القانوني لضمان عدم تأخير التمثيل في مثل ذلك الطلب.

يجب، طبقا للمعايير، أن تكون إمكانيات النجاح في الحصول على أمر أفضل من ضعيفة، ويجب أن تبرر احتمالية المنفعة التي سيتم اكتسابها من الإجراءات للزبون المصاريف المحتملة، بعد الأخذ بالحسبان لإمكانية الحصول على أمر وجميع الظروف الأخرى (المعيار 11.10). وفي الوقت الذي قد يكون من حق كلا الطرفين الحصول على التمويل من المال العام، فسيكون من المستبعد أن يتمكن المدعى عليه (الجاني) من تلبية المعايير، خصوصا عندما يكون قد تم التقدم بأمر لعدم التحرش والإزعاج فقط. في حالات العنف المنزلي، تتطلب توجيهات مدونة التمويل تتطلب من مقدم الطلب للتمويل أن يشرح ما هي الخطوات التي تم إتخاذها من قبل الشرطة وما هي الحماية الأخرى، إن وجدت، التي هي موضع التطبيق. لن يكون في العادة مناسبا أن يتم منح التمويل من المال العام حينما توفر شروط الكفالة المطبقة حماية لمقدم الطلب إلا إذا كان من المتوقع رفع تلك الشروط قريبا إثر قرار من المقاضاة الجنائية. ولكن هذا الحكم ليس نهائيا ويجب أن تدرس حدود الحماية الممنوحة لمقدم الطلب من أي إجراءات جنائية في كل حالة. يجب على المحامي الذي يقدم النصح أن يثبت أنه قد نظر فيما إذا كان من المناسب إرسال رسالة تحذير للمدعى عليه قبل البدء بإجراءات المحكمة أو فيما إذا سيؤدي إرسال رسالة كهذه الى تعرض الزبون للخطر.

⁶ ملاحظات http://www.hmcourts-service.gov.uk/HMCSCourtFinder/GetLeaflet.do?court_leaflets_id=172
http://www.hmcourts-service.gov.uk/HMCSCourtFinder/GetForm.do?court_forms_id=168

من الضروري إدراك أن المفوضية ستدرس كل قضية طبقاً لمزاياها الفردية. يجب على المحامين أن ينظروا دائماً في التقدم لتمويل وعليتهم أن يقدموا أكبر قدر ممكن من المعلومات للمفوضية بشأن ظروف القضية. وفي الوقت الذي صدر فيه هذا الدليل، يكون الأشخاص الذين يستلمون معونة دعم الدخل ومنحة الباحثين على عمل على أساس الدخل مؤهلين تلقائياً للحصول على المال من المال العام. وبخلاف ذلك، ربما يكون بإمكان الناس استلام مساعدة إن كان إجمالي دخلهم الشهري يقل عن £2,350 (ينطبق تحديد أعلى لإجمالي الدخل إن كان لدى مقدم الطلب أكثر من أربعة أطفال معتمدين عليه)، أو إن كان دخله الشهري المتاح أقل من £649 ورأسماله المتاح £8,000 أو أقل. إن كان دخله الشهري المتاح ما بين £280 و £649، أو رأسماله المتاح ما بين £3,000 و £8,000، فسيتم منحهم تمويلاً شريطة أن يوافقوا على دفع مساهمات لصالح مصاريفهم القانونية. **ملاحظة:** ستتم مراجعة هذه الأرقام بما يتوافق مع الزيادة السنوية للمعونات الحكومية (في حوالي شهر أبريل/ نيسان من كل عام).

بالإضافة إلى ذلك، فإن للمفوضية حرية التصرف بالتخلي عن الحد الأعلى للدخل المتاح والبالغ £649 لصالح ضحايا العنف المنزلي الطالبيين لحماية المحكمة. ينطبق التخلي عن الحد الأعلى للدخل المتاح عندما يكون الزبون طالبا لأمر زجري أو لأمر آخر للحماية من الأذى أو للإحالة بسبب خرق أي من مثل تلك الأوامر. وعلى أي حال، لا يمكن التخلي عن المساهمات ولذلك فإنه في مثل هذه الحالات ستزيد المساهمة الشهرية عن المساهمة القصوى التي تنطبق في العادة. حتى عندما لا تكون المساهمة مطلوبة من رأس المال و/ أو الدخل فإن "الرسم القانوني" قد يطبق الأموال المستعادة أو العقار المحتفظ به أو الأموال المتصلة بالإجراءات مثل إجراء العون التبعية. في مثل هذه الحالات، يكون من المطلوب من الزبون الذي تم تمويله أن يسدد مصاريف المحامي من أي عقارات أو أموال تمت استعادتها أو الاحتفاظ بها.

تتوفر المزيد من المعلومات عن التمويل العام على موقع مفوضية الخدمات القانونية ومن CLS Direct على العنوان التالي (www.clsdirect.org.uk) والتي تتضمن نشرات يمكن تحميلها تلخص القانون وهي مناسبة للزبائن.

ما هي طلبات مع الإشعار؟

تكون طلبات مع الإشعار عندما ترسل لجميع الأطراف إشعارات للذهاب لحضور جلسة السماع في المحكمة.

حالما يتم تقديم الطلب إلى المحكمة أو محكمة الإجراءات الأسرية:

- يتم إعطائها رقم للقضية ويتم إدراجها للسماع أمام قاضي المنطقة المحلية أو قاضي محكمة دورية، أو أمام مجلس من القضاة. يمكن أن يحدد الموعد للجلسة في أي وقت ما بين 24 ساعة أو بعد أربعة أسابيع، وذلك تبعاً لمدى إنشغال المحكمة ومدى استعجال القضية؛
- يجب أن يقدم طلب مع الإشعار⁷، أو ما معناه تسليمه للمدعى عليه شخصياً، في مدة لا تقل عن يومين قبل تاريخ جلسة السماع (يوظف المحامي عادة عمال إجراء للقيام بذلك)؛
- سيتم تسليم طلب FL401 للمدعى عليه، وإفادة دعم وطلب FL402 – إشعار بتاريخ المحكمة: و

⁷ يجب أن تقدم للمالك أو للجهة المقدمة للرهن العقاري طلبات معينة لأوامر الحيازة – انظر القاعدة 3.8(11) و 3A(10)

- وعندما يستلم المدعى عليه الأوراق المعنية، فيجب على المدعى أن يقدم للمحكمة إفادة بالخدمة (طلب FL415 متوفر من المحكمة أو من محكمة الإجراءات الأسرية).

ما هي طلبات بدون إشعار؟

يشار إليها أيضا بطلبات "طلب لطرف واحد". يتم سماعها بدون إشعار المدعى عليه (لذلك تكون بغيابه). إجراءات التقدم لطلب بدون إشعار هي من الناحية الفعلية نفس إجراءات طلبات مع إشعار. الفرق الوحيد بينهما أنه عندما يحضر مقدم الطلب إلى المحكمة لاستصدار الطلب سيقف أمام القاضي في نفس اليوم. يجب أن تتضمن الإفادة المشفوعة بقسم أسباب نظر المحكمة بهذا الطلب بدون إشعار المدعى عليه أولاً.

يحتوي القسم 45 من قانون الأسرة لعام 1996 على التشريعات القانونية المتعلقة بالطلبات بدون إشعار والتوجيهات الواجب على المحكمة اتباعها عندما تقرر في سماع أو عدم سماع طلب بدون إشعار. تحدد هذه التوجيهات العوامل لتوجيه حرية التصرف الممنوحة للمحكمة بشأن أن القرار فيما إذا كان اتخاذ قرار بدون إشعار هو أمر عادل ومناسب أم لا وهل، طبقاً لقاعدة الموازنة بين الاحتمالات، هناك خطر من حدوث أذى⁸ على المدعي (أو الأطفال) إذا لم يصدر أمر مباشرة. إن اتخذ أمر عدم تحرش وإزعاج و/ أو شغل منزل بدون إشعار، فيجب على المحكمة أن تحدد موعداً لجلسة سماع كاملة حتى يتاح للمدعى عليه أن يحضر المحكمة شخصياً.

تمنح عادة طلبات بدون إشعار، لكن لو رفضت المحكمة الطلب (ويحدث ذلك في بعض الأحيان)، فإن المحكمة تتأكد من عقد جلسة سماع بسرعة، خلال أسبوع واحد عادة. تتم الموافقة على منح الأوامر بدون إشعار بالنسبة لأوامر عدم الإزعاج والتحرش أكثر بالكثير بالمقارنة مع أوامر شغل المنزل. يمكن في الحالات الطارئة جداً، أن تعقد المحكمة جلساتها خارج ساعات الدوام الرسمي أو في نهاية الأسبوع.

كيف يمكنك التقدم لأوامر عدم التحرش والإزعاج⁹

يجب أن يقوم المدعي بما يلي:

- ملء طلب FL401 (تتوفر نسخ منه في المحكمة ويمكن تحميله أيضاً من شبكة الإنترنت من الموقع التالي: www.hmcservice.gov.uk/HMCSCourtFinder)
- ذكر العلاقة مع المدعى عليه (عن طريق اختيار المربع المعني)
- الإشارة بشكل موجز، في الفراغ الموجود، عن نوع التدبير القانوني المطلوب
- ملء طلب C8 إن كان المدعي يرغب أن يحذف اسمه وعنوانه من طلب FL401 – ليست هناك حاجة لطلب موافقة من المحكمة على ذلك؛ و
- تقديم إفادة مشفوعة بقسم تدعم الطلب (يجب أن تتضمن الحقائق الرئيسية للقضية، بما في ذلك تفاصيل أية أنشطة جنائية وتدخل من الشرطة).

⁸ أنظر المزيد عن الأذى في القسم 2 - الأطفال

⁹ طلبات المحكمة متوفرة من موقع خدمة المحاكم الملكية على العنوان التالي:

<http://www.hmcservice.gov.uk/HMCSCourtFinder/FormFinder.do> ويمكن لبعض الطلبات أن تقدم على الإنترنت مباشرة على العنوان التالي: www.hmcservice.gov.uk/onlineservices

يمكن بعد أخذ موافقة المحكمة أن يتم دعم طلب FL401 بشهادة شفوية. في الحالات الطارئة جدا، قد تكون المحكمة مستعدة لقبول طلبات بدون إفادة تدعم الطلب، لكن المحكمة، وفقا للممارسة المعتادة، ستطلب من المدعي أن يتأكد من تقديم إفادة في تاريخ لاحق.

كيف تختلف أوامر شغل المنزل عن ذلك؟

إن أوامر شغل المنزل أكثر تعقيدا من أوامر عدم التحرش والإزعاج لأسباب عديدة، لكن السبب الرئيسي هو أن هناك خمسة أقسام مختلفة في الجزء الرابع من قانون الأسرة لعام 1996 متعلقة بهذه القضية (الأقسام 33 و 35 و 36 و 37 و 38).

يعتمد منح الأمر على العلاقة بين الأطراف المعنية وفيما إذا كانت للمدعي حقوق قائمة بشغل المنزل.

من المهم الإدراك بأن إمكان المدعين طلب أمر شغل منزل يقتصر على مسكنهم الحالي، أو مسكن يعتزموا أن يكون مسكنا للأطراف المعنية. على سبيل المثال، لا يمكن إصدار أمر يتعلق بعقار تم شراؤه لأهداف استثمارية.

ما هي أنواع أوامر شغل المنزل؟

يمكن للمحكمة أن تصدر أنواع عديدة مختلفة من الأوامر بموجب قانون الأسرة لعام 1996. ندرج بعضها هنا لإعطاء فكرة عما يمكن أن يتوقع أن يحصل عليه المدعي (مقدم الطلب).

يمكن للأمر أن:

- يسمح للمدعي أن يشغل المنزل أو جزء من المنزل
- يمنع المدعي عليه من شغل المنزل أو جزء محدد منه
- يطلب من المدعي عليه أن يغادر المنزل (بوقت وتاريخ محدد)
- يطلب من المدعي عليه أن لا يعود للعنوان المذكور
- يطلب من المدعي عليه أن لا يطرد المدعي من المنزل
- يطلب من الطرف الذي يشغل المنزل أن يراعاه بطريقة مناسبة
- ينظم استخدام المفروشات والأشياء الأخرى المنقولة (كالأثاث) في المنزل، و
- يطلب من المدعي أو المدعي عليه أن يستمر بتسديد دفعات الرهن العقاري أو الإيجار.

يمكن لأوامر شغل المنزل أن تتضمن أيضا إشعارات عقابية ويمكن للمحكمة أن تأمر كذلك أن يرافق الأمر أمر آخر هو القدرة على الاعتقال (أنظر أدناه). ولكن، لا يمكن أن يصاحب أمر القدرة على الاعتقال أمر القيام برعاية المنزل بطريقة مناسبة أو لدفع الرهن العقاري أو الإيجار أو أمر متعلق باستخدام المفروشات أو الأثاث. ونتيجة لثغرة قائمة في القانون الحالي، فلا يمكن للمحكمة أن تجبر على دفع الرهن العقاري أو الإيجار.

في ظروف استثنائية، يمكن للمدعي أن يحصل على أوامر بشغل المنزل بدون إشعار عقب نفس الإجراءات الموجزة في أوامر عدم التحرش والإزعاج. إن قام المدعي عليه بخرق أمر شغل المنزل، فتتوفر للمدعي نفس إجراءات التطبيق المتوفرة بالنسبة لأوامر عدم التحرش والإزعاج.

من يحق له أن يقدم لأمر شغل المنزل؟

هناك ثلاثة أصناف من الناس يحق لهم التقدم بأمر شغل منزل:

- الأشخاص المخولين
- الأشخاص غير المخولين، و
- الأشخاص الذين لديهم حقوق بمنزل الزوجية أو حقوق كشركاء مثليين.

لدى الشخص المخول بعض الحقوق القانونية بشغل المسكن كمالك مطلق، أو مستأجر أو لديه رخصة تعاقدية. ليس لدى الشخص غير المخول مثل هذه الحقوق.

يعتمد نوع أمر شغل المنزل الذي يمكن لضحية العنف المنزلي أن تقدم عليه على فيما إذا كانت هي مخولة أو غير مخولة. إن كانت غير مخولة، فإن نوع طلبها يعتمد على فيما إذا كانت هي متزوجة من المدعى عليه. بإمكان الشخص المخول أن يقدم على أمر بموجب القسم 33 من قانون الأسرة، بينما يمكن للشخص غير المخول التقديم بموجب الأقسام 35 و 36 و 37 و 38.

يجب على الشخص المخول الذي يقدم على أمر شغل المنزل أن يبين بأنه مرافق للمدعى عليه، على سبيل المثال، بالزواج أو بالشراسة المثلية أو بالعيش مع بعضهما كزوجين.

توجد قائمة بالتعريفات للأشخاص المرافقين في الملحق أ.

ما هو ما تتضمنه جلسات السماع والأوامر؟

تتعد جلسات السماع الخاصة بعدم التحرش والإزعاج وشغل المنزل لطلبات FL401 بشكل سري – "جلسة خاصة داخل الغرفة" (غرفة القاضي) في المحكمة المحلية. يمكن أن تتعد أيضا بمحكمة الإجراءات الأسرية، ويتم عندئذ استبعاد عامة الناس من حضور الجلسة. قد تسمح كلتا المحكمتين لأشخاص آخرين بالحضور لتقديم الدعم مثل صديق أو مستشار مستقل. قد يطلب من المدعيين تقديم شهادات شفوية في المحكمة. تتراوح الفترة الزمنية لجلسة السماع، وذلك اعتمادا على مدى تعقيدات القضية وفيما إذا نازع المدعى عليه المزاعم والادعاءات الموجه ضده. يمكن للمحكمة أثناء عقد جلسة السماع أن:

(أ) ترفض الطلب، أو

(ب) تصدر أمر عدم تحرش وإزعاج و/ أو أمر شغل المنزل، أو

(ت) تقبل تعهد (أنظر أدناه) من المدعى عليه بشروط تم الاتفاق عليها بين المدعي والمدعى عليه لكن يجب أن تكون المحكمة مقتنعة بأن ذلك سيعطي المدعي الحماية الكافية.

ما هي "التعهدات"؟

التعهد هو خيار يتيح للأطراف تسوية خلافهم بدون جلسة سماع كاملة. إنه وعد يقدم للمحكمة لفعل أو لعدم فعل أمور معينة. إنه ليس إقرار بالذنب. يمكن أن يتم التقدم بالتعهدات في القضايا المدرجة في المحكمة المحلية أو محكمة الإجراءات الأسرية غير أن العقوبات لخرق التعهد هي ليست نفسها في محكمة

الإجراءات الأسرية. يجب أن لا تقبل أي من المحكمتين التعهد إلا في الحالات التي تكون هي فيها مقتنعة بأن قبول ذلك سيكون آمناً. بإمكان المدعى عليه أن يعطى تعهداً بدون أن يقر بالمزاعم والادعاءات المقدمة ضده. ولذلك فلن يمكن استخدام التعهد في أية إجراءات جنائية لاحقة كإثبات على تهمة جنائية أو كبرهان على حدوث أي عنف. كما لا تقدم أي دليل حقيقي بأن الاعتداء قد وقع فعلاً.

لا تستطيع المحكمة أن ترفق أمر بالقدرة على الاعتقال مع التعهد، لكن خرق التعهد يعتبر إزدراء للمحكمة ويمكن تنفيذه كأمر محكمة آخر. يجب أن يتم التوقيع على التعهد (والذي يكتب عادة بشكل مشابه لأمر عدم التحرش والإزعاج) من قبل الشخص الذي قدمه. تقدم المحكمة عادة إستمارة N117 لكلا الطرفين قبل أن يغادروا جلسة السماع.

هل يمكن تغيير الأمر؟

إن رغب المدعى عليه أو المتقدم بالطلب تغيير (تغيير الشروط) أو إعفاء (إلغاء) أو تمديد أمر شغل منزل، أو أمر عدم التحرش والإزعاج أو كليهما، فيجب عليهم أن يتقدموا للمحكمة مع إشعار. سترتب المحكمة جلسة إضافية.

هل هناك طلبات في محاكم أخرى؟

يجب أن يدرك المحامي أنه في القضايا القانونية الخاصة وبالأخص في المحاكم المدنية و/ أو محاكم الأسرة (قضايا بين الأفراد)، من المستبعد أن تعرف المحكمة عن القضايا الأخرى العالقة في المحاكم الجنائية. على سبيل المثال، لن تكون محكمة تستمع لطلب تواصل وزيارة على علم بشكل تلقائي بأية قضية جنائية عالقة صدر فيها قرار كجزء من شرط إطلاق السراح بالكفالة يمنع المدعى عليه (المتهم بالجنائية) من الاتصال بالأطفال. يجب على الممثلين القانونيين أن يسألوا موكلهم دائماً عن دعاوي أخرى. من المتوقع أن تطلب المحكمة من الأطراف أن تلتفت انتباه المحكمة لأية إجراءات أخرى ولكن يجب أن يتأكد الممثل القانوني بأن المحكمة على علم بجميع الإجراءات السابقة والحالية التي من المسموح ذكرها وفق قواعد الشهادة.

ناقشنا في الجزء 3 من هذا الدليل، أمر قواعد الإثبات بشكل أكثر تفصيلاً، ضمن سياق تبادل المعلومات بين السلطات القضائية. (أنظر تحت قسم دور خدمة المدعي العام الملكية).

هل يحق لك الاستئناف؟

يمكن تقديم استئناف ضد أمر الجزء الرابع عندما يكون كلا الطرفين قد حضرا جلسة السماع ويكون أحد أو كلا الطرفين غير موافق مع القرار الصادر. يجب أن يتم التقدم بالاستئناف خلال 14 يوماً من تاريخ صدور الأمر الأصلي. إن كان المستأنف غير قادر على التقدم باستئناف في هذه الفترة، فيمكنه أو يمكنها أن تقدم لنفس المحكمة التي أصدرت الأمر للحصول على إذن لأخذ المزيد من الوقت في إعداد الاستئناف.

يتم السماع إلى الاستئناف في محاكم مختلفة من المحاكم تلك التي أصدرت الأمر الأصلي:

- يتم الاستئناف على الأوامر التي صدرت عن محكمة الإجراءات الأسرية في محكمة الأقسام التابعة للمحكمة العليا
- يتم الاستئناف على الأوامر الصادرة عن قاضي المنطقة في المحكمة المحلية أمام قاضي محكمة دورية في المحكمة المحلية
- يتم الاستئناف على الأوامر الصادرة عن قاضي المنطقة في المحكمة العليا أمام قاضي للمحكمة العليا في نفس المنطقة؛ و

- يتم الاستئناف على الأوامر الصادر عن قاضي المحكمة الدورية في محكمة الاستئناف.

ما هو ما يشمل حق الاعتقال؟

قد يكون حق الاعتقال مصاحبا لأي بند من أمر عدم التحرش والإزعاج (لغاية 1 يوليو / تموز 2007) أو أمر شغل المنزل عندما يتم اكتشاف أعمال عنف أو تهديد باستعمال العنف. يمكن صلاحية الاعتقال رجال الشرطة من اعتقال المدعى عليه، بدون مذكرة اعتقال، إن تم الاشتباه بشكل معقول بأنه قد خرق شروط الأمر. المنفعة الرئيسية للمدعى هو أنه يستغني عن الحاجة للتقدم بطلب مستقل للمحكمة لإصدار مذكرة اعتقال. بإمكان المحكمة أن ترفق حق الاعتقال مع أمر (أو لبنود معينة في الأمر) سواء كان الأمر مع إشعار أو بدون إشعار. يجب على الشرطة عند اعتقال المدعى عليه أن تجلبه أمام المحكمة (محكمة بنفس مستوى المحكمة التي أصدرت القرار الأصلي) خلال 24 ساعة (إبتداء من وقت الاعتقال). إن لم يكن بإمكان المحكمة أن تتعامل مع القضية مباشرة في جلسة السماع تلك، فليديها الصلاحيات لإبقاء الجاني قيد الاحتجاز أو أن تطلق سراحه بكفالة.

ولكن، الفقرة 1 من قانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا لعام 2004 عدلت قانون الأسرة لجعل خرق أمر عدم التحرش والإزعاج مخالفة جنائية وعندما يتم تطبيق ذلك في 1 يوليو / تموز 2007، لن يكون قانونيا بعد ذلك للمحاكم أن ترفق أمر صلاحية الاعتقال مع أمر عدم التحرش والإزعاج. بالإضافة إلى ذلك، فإن قانون الجريمة المنظمة والشرطة لعام 2005 (SCOPA) بدل قامة الجنايات التي تعرض مرتكبها للاعتقال بموجب الفقرة 24 من مدونة السلوك للشرطة إبتداء من يناير / كانون الثاني 2006 بحيث أصبحت جميع المخالفات تعرض صاحبها للاعتقال وبذلك تحل محل الفقرة 10 من قانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا لعام 2004. ستبقى صلاحية الاعتقال مرافقة لأمر شغل المنزل عندما يكون ذلك مناسباً.

يجب أن تذكر صلاحية الاعتقال تاريخ انتهاء الأمر. قد تنتهي تلك الصلاحية في بعض الأحيان قبل انتهاء صلاحية الأوامر المصاحبة لها. على سبيل المثال، قد يحصل ذلك عندما ينطبق حق الاعتقال على جزء من الأمر فقط.

يجب أن يذكر طلب حق الاعتقال FL406 بشكل واضح جميع أجزاء الأمر المصاحبة لصلاحية الاعتقال. يجب أن يسلم هذا الطلب إلى الضابط المسؤول في مركز الشرطة الذي يغطي المنطقة التي يسكن فيها مقدم الطلب. يجب أن تصاحب ذلك إفادة من مقدم الطلب (أو محاميه) بأنه قد تم تسليم شروط الأمر للمدعى عليه أو قد تم إعلامه بها.

متى تقوم الحاجة لإصدار مذكرة اعتقال؟

في الحالات التي لا تصحب فيها صلاحية الاعتقال أمر شغل المنزل، أو أنها مصاحبة لبعض بنود الأمر فقط وكان المدعى عليه خارقاً للأمر، سيكون من حق المدعى أن يتقدم لنفس المحكمة المدنية لاستصدار مذكرة اعتقال. تنطبق هذه الإجراءات أيضاً إن قررت الشرطة عدم الاعتقال أو توجيه الاتهام الجاني المزعوم. الطلب يقدم بدون إشعار (كما هو مشروح أعلاه) على إستمارة FL407 ويجب أن يكون مدعوماً بدليل مشفوع بقسم. إن كانت المحكمة مقتنعة بأن المدعى عليه لم يلتزم بشروط الأمر، سيتم إصدار مذكرة اعتقال (إستمارة FL408). يرسل هذا من قبل المحكمة للضابط المسؤول في مركز الشرطة الذي يغطي المنطقة التي يسكن فيها مقدم الطلب.

ما هو الإشعار الجزائي؟

يستخدم النص التالي في كلا من استمارة التعهد واستمارة أمر شغل المنزل¹⁰: "يجب عليك إطاعة التوجيهات المتضمنة في هذا الأمر. إن لم تفعل، فستكون مذنب بازدياء المحكمة، وقد يتم إرسالك إلى السجن".

هذا معروف كإشعار جزائي. إن فشل المدعى عليه بإطاعة الأمر أو التعهد، فيمكن للمدعي أن يتقدم إلى نفس المحكمة لطلب جلسة إحالة.

إن وجد في هذه الجلسات أن المدعى عليه قد خرق الأمر، فيجب عليه أن "يظهر العلة" أي عليه أن يشرح السبب في عدم إرساله إلى السجن. إن فشل بتقديم تفسير مناسب لأفعاله، فيمكن للقاضي أن يحكم عليه بتهمة ازدياء المحكمة. (توجد تفاصيل إضافية حول كيفية التعامل مع خرق الأوامر بعدم التحرش والإزعاج بعد 1 يوليو / تموز في الصفحة 19).

ما هو ما تفعله المحكمة عندما يتم خرق أمر؟

عندما يتم اعتقال المدعى عليه بتهمة خرق أمر شغل المنزل المصحوب بحق اعتقال فيتم جلبه أمام المحكمة. يمكن للمحكمة أن:

- تتعامل مع القضية مباشرة وتتخذ الأمر المناسب؛ أو
- تؤجل القضية (يجب أن يتم جلب القضية للمحكمة ثانية خلال 14 يوماً من تاريخ الاعتقال إلا لو تم تمديد الوقت بالموافقة) وإخلاء سبيل المدعى عليه؛ و
- إعطاء الطرفين مدة يومين على الأقل كإشعار بتاريخ جلسة السماع التي تم تأجيلها.

تقرر المحكمة في جلسة الإحالة فيما إذا تم خرق الأمر، وإن توصلت إلى أن هناك خرق، فستقرر نوع العقوبة الواجب إنزالها. بإمكان محكمة الإجراءات الأسرية في الوقت الحالي إصدار حكم بالسجن لمدة تصل لشهرين وبإمكان المحكمة المحلية أن تصدر الحكم لغاية عامين. تكون غالبية الإحالات لمدة أسابيع أو شهور بدلاً من سنين. تصدر المحكمة في العديد من القضايا أمراً مع وقف التنفيذ، مما يعني عدم إرسال المدعى عليه إلى السجن شريطة أن يلتزم بشروط الأمر.

ما هي أنواع التوقيف؟

- **التوقيف في الحجز:** يتم إبقاء المدعى عليه بالحجز، ليتم جلبه أمام المحكمة عند نهاية الإحالة (عادة خلال مدة لا تزيد عن 8 أيام كاملة من تاريخ القرار). إن كانت فترة التوقيف لا تزيد عن 3 أيام كاملة، فيمكن احتجاز المدعى عليه في مركز الشرطة.

- **التوقيف في الحجز – مثل ما هو مذكور أعلاه لكن يشار إلى المدعى عليه على أنه متهم**

التوقيف بكفالة: قد يتم منح المدعى عليه إطلاق سراح بكفالة مما يعني أنه لن يتم احتجازه بالسجن ولكن يتوجب عليه اتباع أية شروط تحددها المحكمة. قد تتضمن تلك الشروط دفع مبلغ مالي ككفالة وتعهد لضمان أن يعود المدعى عليه لجلسة السماع؛ أو قد تطلب من شخص ما أن يكفل بتعهد مالي نيابة عن المدعى عليه. لا يمكن لفترة التوقيف هذه أن تزيد عن 8 أيام كاملة إلا لو اتفق

¹⁰ اعتباراً من 1 يوليو / تموز 2007، ستكون هناك إستمارات منفصلة لأوامر عدم التحرش والإزعاج وشغل المنزل.

الطرفان على فترة أطول. ولكن، لا يمكن لجلسة السماع المؤجلة أن تكون بعد فترة تزيد عن 14 يوم من تاريخ اعتقال المدعى عليه.

● التوقيف بكفالة: يمكن أن يطلق سراح المدعى بكفالة إما مع شروط أو بدون شروط. إن فشل المدعى عليه بالتمثل بالوقت والتاريخ والمكان المحدد له لكي يمثل فيه، أو خرق شروط الكفالة، فيمكن أن يتم اعتقاله وجلبه أمام المحكمة. سيتم عندها النظر بحالة التوقيف من جديد بضوء ظروف الخرق.

● **توقيف إضافي:** إن كان المدعى عليه غير قادر للتمثل أمام المحكمة بسبب مرضه أو صعوبات أخرى، فيمكن تمديد فترة التوقيف لتمكينه من ذلك.

● كما هو أعلاه: لكن بالإشارة إلى متهم بدلا من مدعى عليه.

سيجعل القسم 1 من قانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا لعام 2004 من خرق أمر عدم التحرش والإزعاج مخالفة جنائية. يمكن أن يتم اعتقال الشخص لخرقه أمر عدم التحرش والإزعاج إن فعل ذلك من دون أي مبرر معقول وكان في وقتها على علم بالأمر القائم.

لا يمكن إدانة شخص بتهمة بموجب القسم 1 بشأن أي تصرف كان قد تمت معاقبته عليه كازدراء للمحكمة. كما لا يمكن أن تتم معاقبة شخص للازدراء إن تمت إدانته تصرفه وفق القسم 1.

إن تم استدعاء الشرطة بسبب خرق لأمر عدم التحرش والإزعاج واعتقلت الشرطة المدعى عليه / الجاني المزعوم، وأن تم (بعد التشاور مع المدعي الضحية ومع النيابة العامة) اتخاذ قرار بعدم مقاضاته، فيمكن للمدعي الضحية أن يقدم للمحكمة المدنية لمعاملة خرق الأمر كإزدراء المحكمة.

كما قد يقرر المدعي الضحية عدم إشراك الشرطة على الإطلاق ويقدم بشكل منفصل لمذكرة اعتقال أو إصدار ويرتب تسليم إشعار يوضح فيه سبب ضرورة عدم إحالة المدعى عليه إلى السجن والتعامل مع القضية في المحكمة المدنية بتهمة الازدراء، كما هو موضح أعلاه.

إن تم اعتقال الجاني ووجه له الاتهام فإن الإجراءات هي ذاتها مثل إجراءات أمر شغل المنزل المذكورة أعلاه فيما عدا أخذ الجاني المزعوم أولا للمحكمة الابتدائية. يصبح بعدها المدعي الضحية الذي بدأ بالإجراءات المدنية هو الشاهد الضحية الرئيسي في قضية جنائية وستقوم النيابة العامة بالمقاضاة شريطة أن تكون لديها إثباتات كافية وأن يكون ذلك من الصالح العام.

قانون الحماية من التحرش لعام 1997 (مدني)

يشمل قانون الحماية من التحرش لعام 1997 (PHA 1997) العلاجات الجنائية والمدنية للعنف المنزلي. نشرح العقوبات الجنائية في الجزء 3 من هذا الدليل.

العلاجات الموجودة في هذا القانون مشابهة لتلك الموجودة في قانون الأسرة لعام 1996. صمّم هذا القانون (PHA 1997) بالأصل لمعالجة مشكلة "التسلل خلسة خلف شخص ما" لكنه استخدم أيضا من قبل الناس غير القادرين على التقدم للحصول على أمر بموجب قانون الأسرة لعام 1996 لأن الشروط المطلوبة المتعلقة بـ "المخالطة والمصاحبة" لا تنطبق عليهم من خلال علاقاتهم الاجتماعية و/ أو العيش مع بعضهما كزوجين. سيتحسن هذا الوضع لحد ما بأقسام 3 من قانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا لعام 2004 – يعطي الزوجان المتليان اللذان يعيشان مع بعضهما نفس حق الوصول إلى أوامر القسم 4 الذي يمنح للمتزوجين من الرجال والنساء (وقد دخل هذا القانون موضع التنفيذ في ديسمبر/كانون الأول 2005)، والقسم 4 – الذي يجعل الأزواج الذين لم يعيشوا مع بعضهم ولم يكونوا متزوجين مؤهلين للتقديم لأوامر الجزء الرابع (سيطبق في 1 يوليو / تموز 2007).

يوفر قانون (PHA 1997) العلاجات المدنية لتقبيد المدعى عليهم – تنظيم السلوك و/ أو منعهم من الدخول لمنطقة محيطية لمنزل المدعي أو لمكان عمله – والمطالبة بأضرار بسبب التحرش. تتضمن هذه الأوامر الجزرية والمطالبة بتعويضات. هناك مثال حديث نوعا ما يسلط الضوء على المدى الممكن لهذا القانون. تم التقدم بطلب ناجح ضد حماة بقتضية منحت فيها المدعية £35,000 بدل أضرار حيث شكلت المضايقة انتهاكا وإهمالا متعمدا لامرأة شابة من قبل حماتها.¹¹

من يمكنه أن يقدم؟

يحق لأي شخص أن يقدم على أمر زجري أو على المطالبة بتعويض عن أضرار بموجب هذا القانون.

يمكن للإجراءات، بموجب القسم 3 من هذا القانون، أن تعتمد على "خرق حقيقي أو ما يفهم بأنه خرق للقسم 1". يتعارض هذا مع الإجراءات الجنائية طبقا للقانون والتي تتطلب إثبات عن "سير السلوك"، مما يعني أن المتهم قد تحرش بالسابق بالمدعية بمناسبة اثنتين اثنتين على الأقل.

ما هي المحاكم المعنية؟

يمكن أن يتم التقديم بموجب القسم 3 من هذا القانون إلى المحكمة العليا أو المحكمة المحلية. ليس بإمكان المحاكم الأسرية أن تتعامل مع هذه القضايا.

كيف يتقدم المدعون؟

إن قررت الشرطة اتخاذ إجراءات قانونية بموجب الأقسام 2 و 4 من هذا القانون، فلن يكون ضروريا متابعة الإجراءات المدنية على الإطلاق. إن قرر المدعي المضي قدما بإجراءات مدنية بموجب القسم 3، فعليه إما أن ينوب عن نفسه أو أن يعين محام. تكليف محامي هو أكثر كلفة من الناحية المالية، إلا لو استطاع المدعي أن يحصل على تمويل من المال العام (أنظر الصفحة 5). على المدعية التي تمثل نفسها أن تكون مستعدة لملء جميع الطلبات المعنية وأن ترفع عن قضيتها أمام المحكمة إذا ذهبت القضية إلى المحاكمة، بما في ذلك احتمالية إستجوابها من قبل الجاني المزعوم وقيامها هي بإستجوابه.

¹¹ Singh-v-Bhakar (4NG17900) Nottingham County Court 24 July 2006

لمتابعة تقديم طلب عن أضرار أو أمر زجري، فلدى المدعى خيارات عدة. يمكنه أن:

1) إصدار طلب لمبلغ محدد (أضرار لمبلغ محدد)؛ أو

2) إصدار طلب لمبلغ غير محدد (أضرار لمبلغ غير محدد)؛ و / أو

3) إصدار طلب زجري إما مع طلب مالي أو بدونه.

أي كان خيارهم، فيجب على المدعين ملء إستمارة N1 (والذي يمكن الحصول عليه من قبل المحكمة). تعتمد الرسوم المدفوعة على التدبير المنشود، كما هو الإجراء في المحكمة. ولكن، إن كان مقدمي الطلب قد اختاروا الخيار 3 أعلاه، فسيتم عرض القضية أمام قاضي المنطقة أو قاضي محكمة دورية.

أما المدعين الذين اختاروا الخيار 1 أعلاه فسيلزم عليهم الوقوف أمام القاضي. إن لم يجب المدعى عليه على الطلب وفشل في تقديم دفاع، فيحق للمدعي أن يطلب من المحكمة أن تصدر حكماً غيابياً. لن يكون الحضور في المحكمة ضرورياً في حالات كهذه. ويحق للمدعين، في الحالات الطارئة، التقديم لطلب للحصول على أمر زجري مؤقت (مستخدمين إستمارة N244) قبل إصدار طلب لإجراءات كاملة.

ما الذي يمكن تنفيذه بموجب القانون (PHA 1997)؟

إن خرق أمر صدر بموجب هذا القانون هو مخالفة جنائية. لا يمكن وفق هذا القانون إرفاق حق اعتقال كما هو الحال في قانون الأسرة لعام 1996. لكن عندما تمنح المحكمة أمراً زجريا لتقييد متهم، ويذكر المدعي أن المتهم قد خرق هذا الأمر، فمن حقه التقدم لإصدار مذكرة اعتقال (من خلال المحكمة التي أصدرت الأمر). يمكن أن تصدر مذكرة الاعتقال فقط إن كان الطلب مشفوعاً بقسم ولدى القاضي أسباب معقولة للاعتقاد أن المتهم لم يلتزم بالأمر، أو بجزء من الأمر. بعدها تقدم المحكمة مذكرة الاعتقال لضابط الشرطة المسؤول في مركز الشرطة المحلي الذي يغطي منطقة المدعي. ولكن، لو كان الخرق يصل إلى نشاط جنائي، سيمنح أن تقوم الشرطة بالاعتقال لارتكاب مخالفة جنائية.

أو كحل بديل، يمكن أن يقدم المدعي "طلب إحالة" - وهو طلب لإحالة المتهم إلى الحجز أو السجن. عند صدور الطلب من موظفي المحكمة، سيتم تحديد جلسة سماع. عندها يجب على المتهم، إن ثبت الخرق، أن "يظهر السبب" لماذا لا تلتزم إحالته إلى السجن لعدم طاعته بتنفيذ الأمر.

قانون شراكة المثليين المدني لعام 2004

أوجد هذا القانون الذي تم تطبيقه في 5 ديسمبر / كانون الأول 2005 شكلا جديدا للعلاقة القانونية، والتي يمكن أن تشكل من شخصين هما:

- من نفس الجنس؛
- ليسا بعلاقة مثلية مدنية قائمة أو متزوجان بشكل قانوني؛
- ليسا ضمن درجات العلاقة الممنوعة؛
- عمر كليهما 16 عاما أو أكثر.

شراكة المثليين المدنية ليست زواجا لكنها علاقة موازية تكون مشابهة من ناحية جديتها والتزامها والتي تم إيجادها لكي تتيح للأزواج من نفس الجنس طريقة تكون لهم فيها علاقة قانونية معترف بها إن رغبوا بذلك. إنها تمنح الزوجان وضعية يكون فيها كل منهما شريك مدني للآخر. ستنجح عن إجراءات التسجيل شراكة مثلية مدنية تكون مشابهة للزواج المدني. يتيح القانون أيضا الاعتراف بعلاقات قانونية معينة مسجلة بموجب قانون أجنبي (من ضمنها زواج الأشخاص من نفس الجنس في بلدان تسمح بزواج المثليين المدني) في المملكة المتحدة كشراكة مثلية مدنية.

يعدل قانون شراكة المثليين المدني لعام 2004 (القسم 82، الجدول 9) الجزء الرابع من قانون الأسرة لعام 1996 بحيث تصبح نفس البنود منطبقة على الشركاء المثليين كما هو الحال بالنسبة للأزواج المتزوجين. وهذا يعني حينما هناك بنود "للزوجة" (أو الزوج) للتقديم لأمر شغل منزل فلدَى الشركاء المثليين المدنيين نفس الحقوق. وفي نفس الوقت، يعدل القسم 3 من قانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا لعام 2004 قائمة "الأشخاص المصاحبين" الموجودة في قانون الأسرة لعام 1996 ليوضح بأن "المتعاشين مع بعضهم" من نفس الجنس هم من المتعاشين كالأزواج.

قانون العنف والجرائم والضحايا لعام 2004¹²

إن مواد هذا القانون الذي سيطبق في 1 يوليو / تموز 2007 والتي ستؤثر على قانون الأسرة لعام 1996 هي الأقسام 1 و4. تم تطبيق الأقسام 2 و3 في ديسمبر / كانون الأول 2005: يحدد القسم 2 اعتبارات إضافية إن كان الطرفين متعاشين كزوجين أو كانا متعاشين كزوجين سابقا وطبيعة علاقتهم؛ يعطي القسم 3 المتعاشين كزوجين من نفس الجنس نفس الحق بالوصول إلى أوامر عدم التحرش والإزعاج وأمر شغل المنزل.

يجعل القسم 1 خرق أمر عدم التحرش والإزعاج مخالفة جنائية. يعاقب مرتكب الخرق بالسجن لمدة تصل لخمس سنوات على لائحة الاتهام. التفاصيل موجودة أعلاه في العنوان "ما هو ما تفعله المحكمة عندما يتم خرق أمر؟".

يشرع القسم 4 لبعض الأزواج الذين لم يتعاشوا مع بعضهما أو لم يكونا متزوجين مؤهلين للحصول على أمر عدم التحرش والإزعاج وأمر شغل المنزل.

¹² <http://www.legislation.hmso.gov.uk/acts/acts2004/20040028.htm>

يمكن القسم 12 المحاكم على فرض أوامر تقييد عندما تصدر الحكم على أي مخالفة (وعندما تبرئ) وعلى منح أي شخص مذكور في أمر التقييد الحق أن يقدم مرافعة في المحكمة إن تم تقديم طلب في المحكمة لتعديل أو لإنهاء الأمر. سيطبق هذا القسم في 1 يوليو / تموز 2007 أيضا والتفاصيل موضحة في القسم 3 تحت القسم الذي يتعامل مع الجوانب الجنائية في قانون الحماية من التحرش والمضايقة لعام 1997.

الجزء 2: الأطفال

قانون الأطفال لعام 1989

عدل الجدول 6 من قانون الأسرة لعام 1996 قانون الأطفال لعام 1989 بحيث يسمح للمحكمة أن ترفق متطلبات، مع صلاحية الاعتقال إن كانت هناك حاجة لذلك، لطرد أو لمنع شخص من منزل الطفل، أو منع ذلك الشخص من الدخول إلى منطقة محددة حول منزل ذلك الطفل. وعندما تكون للمحكمة صلاحية الأمر بمتطلبات منع فيمكنها أن تقبل عوضاً عن ذلك تعهداً من الشخص المعني.

ستصدر المحكمة هذه الأوامر (بموجب الفقرات 44أ، و44ب، و38أ، و38ب من قانون الأطفال لعام 1989) (كما هو مدخلا في الجدول 6 من قانون العائلة لعام 1996) فقط في الحالات التي كان قد صدر فيها أمر حماية طارئ أو أمر رعاية لفترة زمنية.

قانون التبني والأطفال لعام 2002

تم إقرار قانون التبني والأطفال في نوفمبر / تشرين الثاني 2002. يبين هذا القانون الآن بشكل واضح ان المحكمة عندما تدرس الطلبات المقدمة بموجب القسم 8 من قانون الأطفال لعام 1989 وتدرس أيضا فيما إذا كان الطفل قد تعرض لأذى أو هل من المحتمل أن يتعرض لضرر، فيجب عليها أن تدرس الضرر الذي قد يعاني منه الطفل لا بسبب العنف المنزلي فقط بل من مشاهدته لذلك أيضا.

تم تطبيق التعريف المراجع للضرر بشكل رسمي في يناير / كانون الثاني 2005. توفر هذه التعديلات توجيهها للمحاكم وتضاف للتوجيهات الموجودة من قبل - للمحاكم والمهنيين المعنيين - بقضايا الاتصال والعنف المنزلي.

كما تم تقديم الاستمارات المراجعة C1 و C1A (المعروفتين بشكل شائع باسم استمارات "مداخل")، لطلبات الاتصال بالطفل والسكن في 31 كانون الثاني 2005 أيضا. لدى المدعي والمدعى عليهم الفرصة لإثارة أية مخاوف بشأن الضرر في مرحلة مبكرة، وتوفير معلومات للمحاكم لكي تدرس فيما إذا كانت لحوادث عنف منزلي آثار عكسية على الطفل، أو قد تؤثر على الطفل بالمستقبل.

قانون الأطفال لعام 2004

غير قانون الأطفال لعام 2004 قواعد كشف المعلومات في القضايا المتعلقة بالأطفال. دخلت قواعد جديدة حيز التنفيذ في 31 أكتوبر / تشرين الأول 2005. لرؤية التفاصيل الكاملة يرجى قراءة التوجيه المنشور في موقع خدمة المحكمة: http://www.hmcourts-service.gov.uk/docs/ex710_1105.pdf

لا يوجد في القوانين الجديدة أي شيء يقوض المبدأ القائل بأن رعاية الأطفال تشكل الهم الأساسي للمحكمة أو أي شيء يكبح من الصلاحيات الموروثة للمحكمة بالسماح أو تضيق الكشف الأوسع عن المعلومات في حالات معينة. توازن هذه القواعد بين احتياجات الأطفال والكبار للخصوصية مقابل احتياجاتهم للقدرة على طلب النصح والدعم المناسبين. أضيفت القواعد إلى تغييرات أخرى للقانون تمت في وقت أقدم من العام.

دخل القسم 62 من قانون الأطفال لعام 2004 حيز التنفيذ في 12 أبريل / نيسان 2005. يعني هذا:

- لم يعد قيام أحد الأطراف في إجراءات قضية عائلية لها علاقة بالأطفال بالكشف عن أوامر لأفراد آخرين أو هيئات أخرى بمثابة مخالفة قانونية، طالما أن هذا الكشف لم يقدم لجمهور الناس، أو لأي شريحة من جمهور الناس أو للإعلام؛ و
- لم يعد الكشف عن معلومات حينما تكون القوانين تسمح بتناقل معلومات معينة متعلقة بإجراءات قضية عائلية منعقدة بشكل سري لها علاقة بأطفال بمثابة ازدراء للمحكمة.

قانون الأطفال والتبني لعام 2006

أتم قانون الأطفال والتبني لعام 2006¹³ مراحل البرلمانية وحاز على الموافقة الملكية بتاريخ 21 يونيو/ حزيران 2006. سيعطي القانون، عند تطبيقه، للمحاكم صلاحيات مرنة أكثر لتسهيل الاتصال بالأطفال ولتنفيذ أوامر الاتصال الصادرة بموجب قانون الأطفال لعام 1989. سيعطي القانون المحاكم خيارات أوسع عند تعاملها مع قضايا لها علاقة بالاتصال عندما يكون هناك خلافات بين الأبوين. هناك في القانون معايير جديدة من ضمنها إعطاء المحاكم صلاحية الطلب من الآباء بالتعهد "بالقيام بأعمال زيارة واتصال" مثل حضور برامج أو دروس لها علاقة بالأبوة والأمومة، أو جلسات معلوماتية، قبل إصدار أمر زيارة واتصال. كما سيزود القانون المحاكم بصلاحية ارفاق شروط مع أوامر الاتصال، قد تتطلب من الآباء التعهد "بالقيام بأعمال زيارة واتصال" وأن تطلب من موظف لخدمات CAFCASS مراقبة الزيارة والاتصال.

عندما يتم خرق أمر الاتصال والزيارة، فهناك بنود في القانون لتطبيق أمر الاتصال بالقوة، وهي تمكن المحاكم من أن تفرض على الشخص الذي خرق أمر الزيارة والاتصال القيام بأشغال بدون تلقي أجر. وسيعطي هذا المحكمة مزيداً من المرونة عند تعاملها مع خروقات أوامر الزيارة والاتصال، وسيضاف هذا إلى الصلاحيات الحالية للتعامل مع خرق أمر المحكمة كازدراء المحكمة.

يتطلب القسم 7 من القانون من موظفي خدمات الدعم والنصح لمحكمة الأسرة والأطفال (CAFCASS)، أو موظفي إجراءات القضايا العائلية الويلزية، القيام بتقييم للخطر ضمن إجراءات قانونية سرية بموجب قانون الأطفال لعام 1989 (محل السكن/ الزيارة والاتصال/ خطوات ممنوعة وأوامر قضايا معينة) عند اعتقادهم أن هناك سبب للاشتباه بوجود خطر تعرض الطفل لضرر. ويجب عليهم عندئذ إبلاغ المحكمة بنتيجة تقييمهم المتعلق بالخطر الذي قد يتعرض له الطفل.

(من المتوقع أن يتم تطبيق البنود الموجودة في الجزء 1 من قانون الأطفال والتبني لعام 2006 بالنسبة لأوامر المساعدة العائلية وتقييم الخطر في أكتوبر / تشرين الأول 2007)

الجزء الثالث: العقوبات الجنائية

¹³ يوجد نص القانون على الموقع التالي: <http://www.opsi.gov.uk/acts/acts2006/20060020.htm>
الوصلة هي للورقة الخضراء للحكومة بشأن الفصل الأبوي: احتياجات الأطفال ومسؤوليات الآباء: <http://www.dfes.gov.uk/childrensneeds/>

التشريع

ليست هناك مخالفة محددة " للعنف المنزلي" بموجب القانون الجنائي. لذلك، فإن التهمة تعكس، على أحسن تقدير، الظروف المعينة للإساءة أو العنف. وهذا يعني ان هناك العديد من المخالفات التي قد تنطبق على العنف في السياق المنزلي بالإضافة إلى تلك الناجمة عن زواج الإكراه. تنطبق الأقسام التالية من القوانين على قضايا العنف المنزلي – القائمة ليست شاملة لجميع القوانين:

القانون العام	القتل
القانون العام	القتل غير المتعمد
قانون الكفالة لعام 1976 الأقسام 6 (1) و (2) و (7)	خرق الكفالة
قانون الأضرار الجنائية لعام 1971 القسم 1(1)	الأضرار الجنائية
قانون العدالة الجنائية لعام 1988 القسم 39	الاعتداء العام
قانون المخالفات ضد الأشخاص لعام 1861 القسم 16	التهديد بالقتل
قانون المخالفات ضد الأشخاص لعام 1861 القسم 18	الضرر الجسدي المتعمد
قانون المخالفات ضد الأشخاص لعام 1861 القسم 20	الجرح / الضرر الجسدي الخطير
قانون المخالفات ضد الأشخاص لعام 1861 القسم 47	الضرر الجسدي الحقيقي
قانون المخالفات ضد الأشخاص لعام 1861	قضايا أخرى
قانون الحماية من التحرش والمضايقة القسم 2(1) و (2) و 4 (1)	التحرش والمضايقة
قانون السلامة العامة لعام 1986 القسم 3	الشجار والعراك الصاحب
قانون السلامة العامة لعام 1986 القسم 4	السلوك التهديدي
قانون السلامة العامة لعام 1986 القسم 4(أ)	السلوك التهديدي المتعمد
قانون المخالفات الجنسية لعام 1956 القسم 1	الاعتداء عن طريق الإيلاج
قانون المخالفات الجنسية لعام 2003 القسم 2	الاعتداء الجنسي
قانون المخالفات الجنسية لعام 2003 القسم 3	قضايا أخرى
قانون المخالفات الجنسية لعام 2003	السرقه
قانون السرقة لعام 1968 القسم 1	الابتزاز
قانون السرقة لعام 1968 القسم 21	تخويف الشاهد
قانون العدالة الجنائية والسلامة العامة 1994 القسم 51	التعدي الجنائي (انتهاك حرمة
القانون الجنائي لعام 1977 القسم 6(1)	مكان)
قانون الأطفال والشبان الصغار لعام 1933 القسم 1	الوحشية ضد طفل
قانون خطف الأطفال لعام 1984 القسم 1 و 2	خطف الأطفال
قانون الهجرة واللجوء (معاملة المدعين، الخ) لعام 2004 القسم 4	تهريب الأشخاص بهدف استغلالهم
قانون المخالفات الجنسية لعام 2003 الأقسام 57 - 60	تهريب الأشخاص بهدف استغلالهم الجنسي

تتعامل المحاكم الابتدائية ابتداء مع جميع قضايا العنف المنزلي عندما يتم توجيه الاتهام بجريمة جنائية، إذ يجب أن تبدأ جميع قضايا الجرائم الجنائية في المحاكم الابتدائية. وإعتمادا على مدى خطورة الجريمة، فقد يتم إرسال القضايا بعد ذلك إلى محكمة التاج. ترسل الجرائم الخطيرة كالاغتصاب من المحاكم الابتدائية إلى محكمة التاج دائما، وتعرف هذه بجرائم "عرضة للاتهام والمفاوضة" فقط. ستقرر المحكمة الابتدائية

المعنية في مثل تلك الحالات، فيما إذا كانت القضية خطيرة جدا بحيث لا يمكنها هي معاملتها. إن كان الأمر كذلك، فستقوم المحكمة بإحالة القضية إلى محكمة التاج. وحتى إن قررت المحكمة أن بإمكانها سماع القضية سيبقى من حق المتهم أن يختار أن ينظر في قضيته في محكمة التاج. أما القضايا المعروفة باسم "المختصرة فقط" فلا يمكن سماعها إلا في المحاكم الابتدائية.

لا يحق لضحايا العنف المنزلي الإصرار على النيابة العامة المضي قدما بمقاضاة جنائية. إن قررت النيابة العامة عدم المضي قدما بالقضية، لأسباب موحدة أدناه، فيمكن للضحية أن يدرس إمكانية رفع قضية مدنية بدل التدبير الجنائي. ولكن، لدى النيابة العامة سياسة بمقاضاة جميع القضايا عندما يكون ذلك ممكنا.

ما هو رد الشرطة على العنف المنزلي؟

لدى غالبية قوات الشرطة وحدات مختصة بالعنف المنزلي (DVU). يوجد رجال شرطة مخصصين ضمن هذه الوحدات، تلقوا تدريباً مختصاً بقضايا العنف المنزلي (وفي بعض المناطق هناك اختصاصات أخرى مثل زواج الإكراه)، وهم موجودون لتقديم الدعم لضحايا العنف المنزلي. لدى جميع قوات الشرطة وحدات لسلامة المجتمع (CSU) وهي مرتبطة بمراكز الشرطة المحلية وتتمركز هناك في العادة وحدات العنف المنزلي. تقدم هذه الوحدات معلومات ونصائح للضحايا وتتعامل مع مشاكل اجتماعية متنوعة، من ضمنها الإساءات العنصرية وإزعاج الجيران وقضايا أخرى محددة مثل جرائم الكراهية وتتضمن العنف بسبب الميول الجنسية المثلية.

عندما يتم استدعاء الشرطة إلى مكان العنف المنزلي فستقوم عادة بما يلي:

- تحريات أولية والعمل على جمع جميع الأدلة المتوفرة وتحديد أدلة أخرى قد تكون متوفرة، وتحديد شهود محتملين في مكان الحادث والحصول على تفاصيل الشهود الآخرين عندما يكون ذلك مناسباً.
- اعتقال الجاني إن كانت لدى الشرطة الأسباب المبررة لذلك وكان هو ما يزال موجوداً، أو يمكن تحديد مكانه (ليسوا بحاجة لمذكرة اعتقال لاعتقال شخص عندما يشتبهون أنه ارتكب أو على وشك أن يرتكب عمل عنف أو خرق للسلام؛ ولا يتطلب أن يكونوا قد شاهدوا الاعتداء بأنفسهم).
- محاولة الحصول على إفادة من الضحية في ذلك الوقت بعيداً عن المشتبه به، حتى لو كانت الإفادة موجزة وأولية. ولكن، عندما تكون هناك أدلة أخرى وقد تم جمعها من قبل الشرطة، فيمكن المضي قدماً بالقضية بدون مساعدة الضحية. أحد الأغراض من الحصول على إفادة من الضحية هو تمكين رجال الشرطة من مقابلة المشتبه به في مركز الشرطة. يجب أن يوجه الاتهام للمشتبه به خلال 24 ساعة من الاعتقال، إلا لو تم منح الشرطة تمديداً للوقت. قد يطلق سراح المشتبه به في بعض الحالات بكفالة على أن يعود ثانية لمركز الشرطة، بهدف الحصول على المزيد من الأدلة.
- الطلب، في بعض الأحيان، من الضحية مقابلة خبير طبي جنائي (FME). إن وافقت الضحية على ذلك، فقد تصحبها الشرطة إلى مركز الشرطة لإجراء الفحص. في بعض الحالات، سيتم استدعاء الخبير الطبي الجنائي من قبل الشرطة للحضور إلى مكان تواجد الضحية. إن منعت رؤية الخبير الطبي الجنائي فسيتم حثها على زيارة إما طبيبها العام أو المستشفى المحلي بأسرع فرصة ممكنة. ليس الهدف من ذلك تأمين الفحص الطبي للعلاج فحسب بل للحصول على أدلة طبية يمكن استخدامها كإثباتات للقضية في المحكمة.
- تقديم النصح للضحية، كما هو مخطط له في إستراتيجيات العنف المنزلي لقوة الشرطة، بخصوص الخيارات الأخرى المتاحة لها، على سبيل المثال الحصول على أمر زجري بموجب الإجراءات

المدنية. ستزودها الشرطة أيضا بعناوين لمنظمات تقدم الدعم ومجموعات للدفاع والمحاماة وخدمات الملاجئ المحلية مثل العون النسائي، ودعم الضحية أو محامي محلي مختص بشؤون الإساءات المنزلية أو أي خدمات مختصة أخرى تبعا للاحتياجات الفردية. يجب أن توافق الضحية قبل أن تعطي الشرطة معلومات عن الضحية لمؤسسة دعم الضحية ولكن يمكن للضحية أيضا أن تتصل بهذه المنظمة مباشرة. تعتبر الشرطة، بعد التشاور مع النيابة العامة، مسؤولة عن القيام بالتحري عن القضية والتقرير فيما إذا كان من الممكن أن توجه الاتهام للمشتبه به بناء على قوة الأدلة وإمكانية نجاح الإدانة.

ما هو ما يتضمنه إطلاق سراح الشرطة لشخص ما بكفالة؟

يمكن للشرطة أن تطلق سراح المتهم بكفالة بانتظار قرار توجيه الاتهام أو حضوره الأول إلى المحكمة. يمكن أن يكون إطلاق السراح بشروط أو بدون شروط ويعتمد ذلك على ظروف القضية، من ضمنها فيما إذا كانت للمتهم سوابق ذات صلة. بالإضافة إلى الكفالة، يمكن احتجاز المتهم لغاية ذهابه للمحكمة. يتم عادة بعد توجيه الاتهام للمتهم الذي أطلق سراحه بكفالة، إدراج قضيته للذهاب للمحكمة في التاريخ القادم المتوفر.

ستقرر المحكمة في جلسة السماع هل ستطلق سراح المتهم بكفالة أم ستبقيه في الحجز حتى تاريخ المحاكمة. إن قررت المحكمة إبقاء المتهم بالحجز، فيجب على النيابة العامة أن تبين أن شروط الكفالة لن تكون كافية لمنع المتهم من عدم الحضور في جلسة السماع القادمة أو ارتكاب مخالفات إضافية أو التدخل بالشهود.

هذه هي بعض الشروط المتنوعة التي يمكن أن تفرضها المحكمة على المتهم:

- يجب عليه عدم الاتصال بالشخص المسمى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، و/ أو
- عدم الدخول إلى منطقة محددة (يفضل تحديدها ضمن سياق "خارطة الطريق" بدل تحديد مسافة من عنوان محدد) والذهاب إلى المكان المسمى؛ و/ أو
- يجب أن يسكن وينام في مكان مسمى؛ و / أو
- يجب أن يثبت حضوره في مركز شرطة محدد ببيوم أو بأيام معينة وبوقت محدد؛ و/ أو
- يجب أن يسلم جواز سفره إلى مركز شرطة محدد.

بالرغم من تشابه هذه الشروط، لكن يجب عدم الخلط بينها وبين الأوامر الصادرة عن محكمة مدنية بعدم التحرش والإزعاج وشغل المنزل، والتي لا تتضمن بالضرورة شروط حماية مشابهة لهذه.

تستخدم المحكمة عندما تفرض كفالة إستمارة عادية لتسجيل القرار وأية شروط. يمكن أن يتم اعتقال المتهم أن خرق أي من شروط كفالته ولدى المحكمة صلاحيات إبقائه في الحجز. لن يكون هناك إطلاق سراح بكفالة عند انتهاء القضية الجنائية، لذا تتوقف صلاحية أي شروط كفالة سابقة. لذلك لن يكون المتهم خاضعا بعد ذلك لأية قيود باستثناء تلك التي قد تنجم عن أي حكم قد يصدر. يمكن منح حماية إضافية عبر فرض أمر تقييدي يمنح بموجب القسم 5 من قانون الحماية من التحرش لعام 1997، أو لو صدر أمر زجري مدني إما بموجب قانون الحماية من التحرش 1997 أو قانون الأسرة لعام 1996. يعدل القسم 12 من

قانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا لعام 2004 القسم 5 ويضيف قسما جديدا هو 5A لتمكين إصدار أمر تقييدي عند تبرئة المتهم (للمزيد من التفاصيل أقرأ المزيد).

ما هو دور النيابة العامة (CPS)؟

يعطي قانون العدالة الجنائية لعام 2003 النيابة العامة قدرا أكبر من المسؤولية لكي تقرر هل يجب توجيه الاتهام للمشتبه به أم لا وبسبب أي مخالفات. هناك 42 منطقة متطابقة جغرافيا مع مناطق الشرطة ومنطقة افتراضية، النيابة العامة المباشرة CPS Direct، تقدم خدمات النصح للشرطة على المستوى الوطني خارج ساعات العمل قبل توجيه الاتهام. لدى كل منطقة من هذه المناطق منسق لشؤون العنف المنزلي، يعمل من الناحيتين الاستراتيجية والعملية وهو وكيل النيابة الرئيسي لقضايا العنف المنزلي.

يجب على الشرطة بعد اعتقالها لشخص مشتبه به (باستثناء بعض المخالفات الصغيرة جدا) أن تحول ملفه إلى محامي من النيابة العامة سيقدر هل يمضي قدما بالقضية أم لا. تتم مراجعة القضية طبقا لمدونة النيابة العامة ويرتكز قرار هل تتم المقاضاة أم لا على اختبارين:

(1) الاختبار الثبوتي – يجب أن تكون هناك أدلة كافية لتوفير "دلائل نجاح واقعية لإثبات الإدانة"

لن يتم إسقاط القضية تلقائيا إذا سحبت الضحية دعمها للنيابة. عند تتوفر أدلة أخرى، تكون كافية لتلبية الاختبار الثبوتي، يمكن المضي قدما بإجراءات القضية. ويمكن، بخلاف ذلك، أن تجبر المحكمة شاهدا على الحضور للمحكمة. يتم ذلك بعد أن يقوم وكيل نيابة من ذوي الخبرة بدراسة القضية بالتشاور مع ضابط الشرطة المسؤول عن القضية. يتم ذلك عادة عندما تكون المصلحة العامة تقتضي المقاضاة، على سبيل المثال، تزايد حدة العنف أو وجود أطفال بالقضية أو عندما تكون الضحية ضعيفة جدا.

إن أخبرت الناجية الشرطة أنها ترغب بسحب إفادتها الأصلية، فستطلب النيابة من الشرطة أن تأخذ منها إفادة خطية توضح أسبابها وتؤكد فيها ما إذا كانت إفادتها الأصلية حقيقية وتسالها فيما إذا كانت قد تعرضت لضغوط لتتخذ هذا القرار. كما ستتم استشارة الشرطة عن رأيهم بسحبها هذا. إن شكت أن الضحية قد تعرضت لضغط شديد لسحب القضية، فقد تطلب النيابة العامة من الشرطة القيام بالمزيد من التحريات عن القضية.

(2) اختبار المصلحة العامة – تلجأ النيابة العامة إلى هذا الاختبار فقط عندما يكون الاختبار الثبوتي مرضيا.

توجد هنا عدة عوامل متعلقة بالمصلحة العامة يمكن دراستها. عوامل مثل هل الجناية مخطط لها مسبقا، أو هل ارتكبت الجناية بوجود، أو على مقربة من طفل أو هناك أسباب للاعتقاد باحتمال تكرار الجناية. كل هذه العوامل لها صلة.

يمكن للنيابة العامة أن تستلم بشكل قانوني نسخ من أية أوامر أو أحكام اتخذت في إجراءات أسرية من الأطراف المعنية بالقضية، مثلا، الشرطة أو الضحية. للحصول على أية مواد إضافية مثل إفادات أو تقارير، يجب الحصول على إذن من محكمة الأسرة قبل أن يتم الحصول عليها أو استخدامها في إجراءات أخرى.¹⁴

¹⁴ أنظر إلى قواعد الإجراءات الأسرية (المعدلة) لعام 2005 (منوعة)

عندما تكون النيابة العامة على علم بخرق لأمر مدني، فستقوم بدراسة إمكان الاستفادة من هذه المعلومات وفيما إذا كانت هي ذات صلة بحيث تقدم دعما إضافيا في المقاضاة بالقضايا الجنائية.

تتوفر تفاصيل عن كيفية تقاضي النيابة العامة في قضايا العنف المنزلي في السياسة المراجعة، المنشورة في فبراير/ شباط 2005¹⁵ (www.cps.gov.uk).

ماذا عن حضور المحكمة وأوقات الانتظار؟

كما هو مذكور أعلاه، يتم التعامل مع غالبية قضايا العنف المنزلي الجنائية في المحكمة الابتدائية؛ يتم تحويل نسبة صغيرة إلى محكمة التاج، كما هو مشروح أدناه. يمكن لأوقات الانتظار في كلتا المحكمتين ان تتراوح من أسبوعين إلى عدة شهور. سيعتمد ادراج القضية على موقع وحجم العمل لكل محكمة، لكن قد يتم تأجيل القضية من قبل أي طرف من الطرفين للتحضير للقضية، على سبيل المثال، أو لإعداد تقارير الخ.

ترسل القضية إلى محكمة التاج لعدة أسباب من ضمنها:

- إنها جناية خطيرة (أنظر لشرح المصطلحات)؛ أو
- جناية يمكن فيها محاكمة المتهم "بإحدى المحكمتين" (أنظر لشرح المصطلحات) لاتعتبر مناسبة للمحاكمة الموجزة؛ أو
- إنها جناية يمكن فيها محاكمة المتهم في اي من المحكمتين وقد اختار المتهم أن يحاكم في محكمة التاج؛ أو
- إنها جناية يمكن فيها محاكمة المتهم في أي من المحكمتين ولكن المحكمة الابتدائية تعتقد أن صلاحيتها لإصدار الحكم غير كافية.

مهما كانت مرحلة الإجراءات الجنائية، فإن الشرطة ملزمة بإخبار الضحية بأية تطورات، خصوصا القرارات المتعلقة بإطلاق سراح بالكفالة. يجب إبقاء الضحايا على علم بشأن القضية، وتاريخ المحكمة الخ عن طريق وحدة رعاية شهود الشرطة (WCU). ستخبر تلك الوحدة الضحية عن منظمة دعم الضحية وخدمة الشهود المتوفرة في المحكمة المحلية التي سيتم سماع القضية فيها. توفر خدمة الشهود الدعم والمعلومات للشهود والضحايا ولأصدقائهم وعائلاتهم قبل وخلال وبعد سماع القضية. يمكنها أن ترتب زيارة للمحكمة تسبق المحاكمة بحال تم طلب ذلك. جميع خدمات الشهود مذكورة في نشرة دعم الضحايا المعنونة "الذهاب إلى المحكمة" التي يجب على الشرطة و / أو وحدة رعاية شهود الشرطة أن تعطيها للشهود. سيتم أيضا نصح أي شخص يحضر إلى المحكمة بشأن مصاريف المواصلات التي يمكن أن يطالب بها وكيف يطالب بها. يمكن للشرطة أيضا أن توصل الضحية بمنظمات دعم محلية أخرى ذات صلة. للمزيد من المعلومات يمكنك زيارة موقع الضحايا والشهود في المحاكم على العنوان التالي:
<http://www.hmccourts-service.gov.uk/infoabout/attend/witness/index.htm>

كيف يتم إدراج القضية

¹⁵ يمكن الوصول إلى سياسة لقضايا مقاضاة متعلقة بالعنف المنزلي وكيف هي قرارات المقاضاة: <http://www.cps.gov.uk/publications/docs/DomesticViolencePolicy.pdf> و <http://www.cps.gov.uk/publications/docs/DomesticViolenceLeaflet.pdf>

تسأل وحدة رعاية شهود الشرطة ضمن وحدة العدالة الجنائية جميع الأطراف عن التواريخ الواجب تجنبها قبل أن يتم تحديد تاريخ محاكمة للقضية – وكذلك عن أرقام هواتف وعناوين للوصول من خلالها إلى الأطراف بفترة قصيرة.

يتم تحديد تواريخ محددة للقضايا في المحاكم الابتدائية، بحيث يسمح ذلك بوقت مناسب بين الإبلاغ الأولي لجلسة السماع والتاريخ الذي تم تحديده.

يتم في محاكم التاج، إما تحديد تاريخ محدد للقضية أو توضع في قائمة التنبيه المبكر والتي تغطي فترة حوالي أسبوعين. وقد يتم في تلك الحالة تنبيه الأطراف بجلسة السماع عشية اليوم الذي يسبق المحكمة.

إن لم يكن بالإمكان الاتصال بأي من الطرفين، يتم تأجيل القضية إلى تاريخ لاحق. ليس مطلوباً من الشهود الحضور إن أقر المتهم بأنه مذنب قبل جلسة السماع. إن أقر المتهم بأنه مذنب عند بداية المحاكمة أو خلالها، لن يكون مطلوباً من أي شاهد طلب منه الحضور لادلاء بشهادته أن يحضر إلى المحكمة.

ما هو دور الشهود؟

بسبب طبيعة العنف المنزلي، فإن الضحية عادة هي الشاهدة الوحيدة على الجريمة ولذلك فستكون هي الشاهدة الرئيسية في المحاكمة. يمكن تجنب الحاجة لحضور شاهد في المحكمة فقط لو أقر المتهم بأنه مذنب أو لو كانت هناك أدلة قوية داعمة من مصادر أخرى، مثل الجيران أو الشرطة أو من فريق طبي يمكن أن تقدم أمام المحكمة. ولكن تأتي من الشاهد شخصياً أفضل أدلة إثبات.

بإمكان الضحية بموجب بنود القسم 116 من قانون العدالة الجنائية لعام 2003، أن تقدم شهادتها بإفادة خطية مشفوعة بالقسم عوضاً عن الحضور شخصياً. هناك حالات معينة يمكن معها استخدام هذه الطريقة، على سبيل المثال، حينما يتم إبعاد الضحية بسبب الخوف أو عدم القدرة على إعطاء شهادة شفوية بسبب ظروف "اجسدية أو عقلية". يجب على المحكمة أن تدرس أيضاً هل من مصلحة العدالة أن تسمح للإفادة أن تحل محل الشهادة الشفهية.

قد يسمح في ظروف محدودة لإفادة شخص لم يقدم شهادة شفوية بسبب الخوف أن تكون إفادته مقبولة. قد يمنح الإذن من المحكمة – بموجب الأقسام 114 – 116 من قانون العدالة الجنائية – بالسماح لإفادة خطية أن تكون مقبولة إن كان ذلك في مصلحة العدالة بعد الأخذ بعين الاعتبار للأمور التالية:

- مضمونها؛ أو
- أي ظلم على أي شخص آخر بما في ذلك عدم القدرة على استجواب الشخص الذي قدم الإفادة؛ أو
- هل كان من الممكن إصدار أمر بتطبيق إجراءات خاصة؛ أو
- أية ظروف معنية أخرى.

تميل المحاكم لرفض السماح لمثل هذه الطلبات لأنها تمنع الممثل القانوني للمتهم من فرصة استجواب الضحية. من المستبعد للطلب أن ينجح. ولكن المحكمة الأوروبية أوردت بشكل واضح بأن المبدأ الأهم هو ما إذا كانت المحاكمة بكاملها عادلة أم لا.

تم إبتداء من يوليو / تموز 2002 تقديم معايير جديدة، عقب التشريعات في قانون الأدلة الجنائية والعدالة للشبان لعام 1999، يمكن أن تطبق على جميع "الضحايا". تتطلب هذه أن تقوم الشرطة بتشخيص الشهود الضعفاء أو المرعوبين في مرحلة مبكرة. ونتيح هذه للنيابة العامة أن تدرس الوضع مع الضحية، وأن تقرر نوع الطلب الممكن أن تتقدم به للمحكمة بالنسبة لأية إجراءات خاصة تساعد الضحية على إعطاء الشهادة. قد تتضمن المعايير الخاصة: غرف انتظار ومرافق مستقلة للضحايا والشهود؛ أو إعطاء شهادة من خلف ستارة، أو عن طريق اتصال عبر التلفاز / الفيديو، أو إخلاء المكان المخصص للجمهور في قاعة المحكمة. ولكن، يجب أن يتم التذكر أن المعايير المقدم عليها و / أو الممنوحة ستعتمد على نوع الشاهد المعني وطبيعة القضية. يوجد جدول يلخص هذه البنود في الملحق ب.

ماذا تتضمن الإدانة؟

نشر مجلس الإرشاد عن الأحكام في 7 ديسمبر / كانون الأول 2006، توجيهات تعريفية عن المبادئ الغالبة: العنف المنزلي¹⁶ وخرق لأمر حماية¹⁷.

لكي يتم إدانة متهم بمخالفة جنائية، يجب أن يتأكد المحلفون و قاضي المحكمة الابتدائية من ارتكاب المتهم للذنب "بعيدا عن أي شك معقول" بدلا من الاعتماد على "الموازنة بين الاحتمالات" كما هو الحال في القضايا المدنية. إن لم يكونوا مقتنعين من أنهم متأكدين من ذنب المتهم، فليس أمامهم من خيار الا تبرئة المتهم.

إن أقر المتهم بذنبه أو خلصوا إلى أنه مذنب بعد المحاكمة، فهناك مجموعة من الأحكام يمكن أن تفرض. الهدف من العقوبات الجنائية هو إعادة تأهيل المتهم بالإضافة إلى أن تكون رادعا من ارتكاب مخالفات جنائية إضافية. بالمقابل، فإن التدابير المتوفرة في القضايا المدنية مصممة في الأصل لحماية الضحية.

لدى المحاكم الابتدائية مجموعة خيارات متعلقة بالأحكام تتراوح من القطعية إلى وقف تنفيذ العقوبة المشروط إبتداء من الغرامات والأوامر الاجتماعية وإنهاء بالسجن. يمكن للأحكام بالسجن أن تكون مباشرة أو معقدة ويمكن للأحكام أن تؤجل إلى تاريخ لاحق لرؤية هل سيلتزم المتهم بشرط أو بمجموعة شروط محددة من قبل المحكمة أم لا. وكأمر تبقي للأحكام المذكورة أعلاه، يمكن للمحكمة الابتدائية أن تأمر المتهم (تبعاً لظروفه المالية) بدفع تعويض للطرف المتضرر.

الأمر الاجتماعي هو أمر صادر عن المحكمة يتضمن على الأقل واحدا أو أكثر من الأمور التالية:

- متطلبات القيام بعمل بدون أجر؛
- متطلبات القيام بنشاط معين؛
- متطلبات تنفيذ برنامج (من ضمنه برنامج لمعالجة السلوك العدواني الذي أدى إلى العنف المنزلي)؛
- متطلبات تخص أنشطة ممنوعة؛
- متطلبات حظر التجول؛
- متطلبات عدم الاقتراب من منطقة معينة؛

¹⁶ http://www.sentencing-guidelines.gov.uk/docs/domestic_violence.pdf

¹⁷ http://www.sentencing-guidelines.gov.uk/docs/breach_of_protective_order.pdf

- متطلبات السكن؛
- متطلبات العلاج للسلامة العقلية؛
- متطلبات إعادة التأهيل من تعاطي المخدرات؛
- متطلبات تلقي العلاج بسبب تناول الكحول؛
- متطلبات الإشراف؛
- متطلبات الحضور إلى مركز حضور (إذا كان المتهم دون سن 25 عاما)

برامج الجناة

تدير كل منطقة خدمة المراقبة والمتابعة في إنكلترا وويلز برنامج مجازا للجناة. هذه البرامج مصممة للجناة الذكور المدانين، الذين هم مسيئين ضد شركائهم الحميمين من الإناث، ولكن ليس جميع الجناة من هذه الفئة مناسبين للبرامج لأسباب متراوحة. تتكون البرامج من الأسس التالية:

- تقييم للخطر وإدارة الخطر بين الوكالات، ويشتمل على بروتوكولات لتبادل المعلومات مع الشرطة والوكالات المعنية الأخرى؛
- الاتصال بالضحايا المعروفين والشركاء الجدد للرجال الذين قبلوا في البرنامج لضمان أن لديهم توقعات واقعية والتشجيع على تخطيط واقعي للسلامة وإعطاء معلومات عن البرنامج ودعوتهم للمساهمة بتقييم البرنامج؛
- إدارة نشطة للجاني من قبل مدير الإشراف على الجاني لإعادته بسرعة للمحكمة بالحالات التي يفشل فيها بالحضور، وتنسيق نشاط مع الشرطة وعمال سلامة النساء؛ وتقديم بعض الجلسات المصممة للأفراد.
- جلسات عمل جماعية مع الجاني.

خلال بداية 2006 / 2007، كانت جميع البرامج المعتمدة للجناة المرتكبين لإساءات منزلية ضمن برنامج العدالة الجنائية مرضية لمعايير الجودة للجنة الاعتماد للخدمات التصحيحية (CSAP) ولأول مرة، فقد تم تحديد الأهداف من قبل خدمة الإدارة للجناة الوطنية (NOMS) لكامل البرامج.

محاكم مختصة بالعنف المنزلي

عندما نشير إلى محاكم مختصة بالعنف المنزلي (SDVC)، فنحن لا نشير إلى مبنى المحكمة أو القضاء، لكن لطريقة مختصة بالتعامل مع قضايا العنف المنزلي في المحاكم الابتدائية. وعموما فإن المحاكم الجنائية لقضايا العنف المنزلي تعمل إما:

- العنقودية: توضع جميع قضايا العنف المنزلي ضمن مجموعة لجلسة محكمة واحدة للتعامل مع نطاق من القضايا - تغيير الكفالة، وتقديم المتهمين لإجاباتهم على الاتهامات، ومراجعات ما قبل

- المحاكمة، وتقارير ما قبل النطق بالحكم وإصدار الأحكام. تستمع بعض المحاكم العقودية لمحاكمات في جلسات معينة للعنف المنزلي؛ أو
- المسار السريع: تعطي الأولوية لقضايا العنف المنزلي عن طريق تحديد جلسات محددة في قائمة المحكمة، على سبيل المثال 1 من 4 من جلسات المحكمة مخصصة للعنف المنزلي لجميع المحاكمات/ جلسات السماع القادمة.

ولكن، من الضروري أن تعرف أن المحاكم المختصة للعنف المنزلي (SDVC) هي تأوج أعمال الدعم من الوكالات التطوعية والقانونية المحلية. من بين الأمور الرئيسية في هذه الوكالات هو توفر مستشارين مستقلين لقضايا العنف المنزلي يوفرون هذا الدعم. ذلك بالإضافة إلى توفر خدمة المحاماة وشركاء آخرين معنيين بتطوير ودعم المحاكم المختصة ومن ضمنهم: الشرطة والخدمات الاجتماعية والإسكان والنيابة العامة وخدمة المتابعة، وأمانة الرعاية الأولوية، والحوادث والطوارئ والأطباء العاميين. ينصح أيضا بتوفير موظفين مدربين ومتقنين.

وقد تم التقييم المستقل لأول سبعة محاكم مختصة تقع في غرب لندن وكارديف وديربي وولفرهامبتون وكيرفيلي وكرويدون وليدز¹⁸. تضمنت الفوائد ما يلي:

- جدوى محسنة للمحكمة ولخدمات الدعم للضحايا؛
- تقاسم أفضل للمعلومات؛
- زيادة ثقة الجمهور ومشاركة الضحايا؛
- وضع الضحية في قلب العملية.

أظهرت البيانات التي جمعتها النيابة العامة في ديسمبر/ كانون الأول 2005 أن القضايا في المحاكم المختصة بالعنف المنزلي (SDVC) كانت تحقق نسبة نجاح 71% من المقاضاة مقارنة بالمعدل القومي البالغ 59%. وبناء على هذه النتائج الإيجابية للتقييم، فقد طورت خدمة محاكم جلاله الملكة ووزارة الداخلية والنيابة العامة برنامج تم من خلاله نشر التقييم لجميع المحاكم الابتدائية والمكاتب الحكومية. تمت دعوة المحاكم والشركاء المحليين للتعبير عن رغبتهم بتأسيس محكمة مختصة بالعنف المنزلي. وفر التقييم الذاتي الأساس الذي من خلاله يمكن تقييم مدى "جهوزية" المنطقة والتزامها مقارنة بمجموعة من المكونات. تمت صياغة المكونات من قبل أصحاب حصص رئيسيين في تنفيذ المهمة Task Force يعملون في الميدان وتم تضمينها في مرجع المصادر. يمكن الإطلاع على برنامج المحاكم المختصة بالعنف المنزلي ومرجع المصادر وقوالب جميع البيانات عبر الدخول إلى الإنترنت إلى موقع خفض الجرائم بعنوان:

<http://www.crimereduction.gov.uk/domesticviolence/domesticviolence59.pdf>

ابتداء من أبريل / نيسان 2007، سيكون هناك 64 موقعا في إنكلترا وويلز تعمل فيها المحاكم المختصة بالعنف المنزلي.

المحاكم الموحدة للعنف المنزلي

في وقت إرسال هذه النشرة إلى المطبعة، كانت كرويدون قد قطعت نصف الطريق للمدة التجريبية المحددة بالعام الواحد لأول محكمة موحدة للعنف المنزلي (IDVC). سيتم تقييم البرنامج التجريبي في خريف/ شتاء العام 2007 بالاقتران بمشروع التقييم لقياس أثر بنود قانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا لعام 2004.

¹⁸ التقارير متوفرة على شبكة الإنترنت على: <http://www.cps.gov.uk/publications/docs/specialistdvccourts.pdf> ; <http://www.cps.gov.uk/publications/docs/dvpilotsites0405.pdf> ; و http://www.cps.gov.uk/publications/docs/eval_dv_pilots_04-05.pdf

ان المزية الرئيسية للمحكمة الموحدة للعنف المنزلي (IDVC) هي أنه سيتم سماع القضايا الأسرية والجنائية المتعلقة بنفس الأسرة، وحيثما وجد عنف منزلي، أمام نفس القاضي ما أمكن – بطريقة تشبه ما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية.

يستخدم مصطلح IDVC للتسهيل – يتم سماع القضايا في ظل سلطة المحاكم الابتدائية ومحاكم الإجراءات الأسرية – وليس في محكمة جديدة.

تفترض المبادئ والأهداف للبرنامج التجريبي لكرويدون أن أي عمل سيؤخذ فقط ضمن التشريع القائم، وأن القرارات القضائية ستتخذ بناء على الحقائق في كل قضية:

- أسرة واحدة وقاض واحد ما أمكن وضمن القانون والإجراء العادل.
- يجب إكمال القضية الجنائية على الأقل إلى نقطة الإدانة أو التبرئة، قبل أن يتم سماع القضية الأسرية أمام نفس القاضي.
- عندما تتم عملية سماع القضية داخل محكمة IDVC فيجب أن لا يسبب ذلك تأخيرا للأشخاص المعنيين.
- سيساعد تبادل المعلومات الفعلية إلى التوصل إلى قرارات آمنة فعالة.

قانون الحماية من التحرش لعام 1997 (الجاني)

الميزة الرئيسية لهذا القانون هو توفره للأشخاص الذين لم يعيشوا مع شركائهم المسيئين، وليس لديهم أطفال منهم. إن قانون الحماية من التحرش PHA 1997 هو تدبير مهم للضحايا غير القادرين على طلب الحماية بموجب قانون الأسرة لعام 1996 لأنهم لا يندرجون ضمن المعايير الصارمة للمدعين التي حددها القانون (أنظر إلى الملحق أ والجزء 1 من هذا الدليل).

يمكن أن ينجم عن الإجراءات الجنائية بموجب قانون الحماية من التحرش لعام 1997 إدانة وصدور أمر تقييد. يمكن لأمر التقييد أن يمنع الجاني من القيام بتشكيلة واسعة من أنواع السلوك لكن لا يمكنه اتخاذ أي قرار له صلة بحقوق المسكن.

أوجد القانون مخالفتان جنائيتان: التحرش (بموجب القسم 2)؛ والخوف من العنف (بموجب القسم 4). التحرش مصنف تحت المخالفة الموجزة ويمكن أن تتم محاكمة مرتكبه إما في المحكمة الابتدائية أو على لائحة اتهام في محكمة التاج.

● القسم 2: بموجب هذه القسم، يجب على الشخص أن لا يسلك سلوكا يصل إلى حد التحرش بشخص آخر أو آخرين ويكون هو على علم، أو يحتمل أن يكون على علم أن تصرفه يضايق شخص أو أشخاصا آخرين. لغرض هذا القانون، يعتبر الشخص الذي يكون سلوكه هو موضع سؤال على علم بأن سلوكه يبلغ حد المضايقة والتحرش لو إعتقد شخص عاقل لديه نفس المعلومات بأن طريقة السلوك هذه تبلغ حد المضايقة والتحرش. يجب أن تكون "طريقة السلوك" هذه تتضمن قيامه بذلك السلوك في مناسبتين على الأقل. يمكن المحاكمة بموجب هذا القسم في المحكمة الابتدائية فقط.

● القسم 4: بموجب هذه القسم يعتبر الشخص الذي سببت طريقة سلوكه خوف لآخر في مناسبتين على الأقل، بأنهم سيتعرضوا للعنف، مرتكبا لمخالفة إن كان على علم، أو يحتمل أن يكون على علم بأن ذلك سيسبب للخوف من تعرضهم للعنف في كل مرة من هذه المرات. وهناك اختبار "للمعقولية" مشابه لما ورد في القسم 2. يمكن أن يحاكم مرتكب هذه المخالفة إما في المحكمة الابتدائية أو في محكمة التاج.

للشرطة صلاحيات اعتقال أي شخص يشتبهون بأنه ارتكب أي من المخالفتين المذكورتين أعلاه وإحالة القضية إلى النيابة العامة لكي تقرر بشأن المقاضاة.

قانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا لعام 2004

ابتداء من يوليو / تموز 2007، يعدل القسم 12 من قانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا لعام 2004 القسم 5 من قانون الحماية من التحرش لعام 1997 ويضيف قسما جديدا هو 5أ يعطي المحاكم صلاحيات أوسع لفرض أوامر تقييد عندما تصدر الحكم على أي مخالفة. كما يعطي الحق لأي شخص مذكور اسمه في أمر التقييد ان يتقدم بالتمثيل في المحكمة إن تم تقديم طلب لتغيير أو إنهاء الأمر.

أدخل هذا البند أيضا صلاحية للمحكمة لفرض أوامر تقييد – لأي مخالفة – عندما تكون قد تمت محاكمة المدعى عليه أو تبرئته. أما في الوقت الحالي، فإن أمر التقييد متوفر فقط عندما تتم إدانة شخص ما بموجب القسم 2 أو 4 من قانون الحماية من التحرش سواء بسبب المضايقة أو التخويف من العنف. الهدف من ذلك التعامل مع الحالة التي تنتهي فيها القضية الجنائية بتبرئة المتهم لكن من الواضح من ظروف القضية أن الضحية بحاجة لحماية متواصلة. يعود الأمر بالطبع على الضحية لو أرادت أن تطلب أمر الحماية من التحرش والإزعاج أو أمر زجري من المحكمة المدنية. ولكن، لن تقتصر هذه الخطوة الأكثر نشاطا على

تجنب أي تأخير وزيادة في مصاريف ميزانية العون القانوني، بل ستوفر أيضا حماية أكثر استمرارية للضحية.

يمكن للمحكمة عقب التبرئة أن تدعو كلا من وكيل النيابة ومحامي الدفاع لتقديم أية أدلة إضافية يمكن أن يكون من غير المقبول إدخالها وتضمينها للقضية في الإجراءات الجنائية لكن من المقبول إدخالها للإجراءات المدنية. ستقرر المحكمة بناء على تلك الأدلة، في ضرورة إصدار أمر لحماية الضحية من التحرش. أو كحل بديل، يمكن للمحكمة أن تتخذ ذلك القرار على أساس الأدلة التي قدمت في المحاكمة الجنائية. (على سبيل المثال، قد تتم تبرئة شخص من تهمة إحداث ضرر جسدي خطير لكن قد يكون من غير المختلف عليه أنه طرق الباب بعنف وصرخ بكلمات تهديدية ودخل إلى المنزل عنوة).

سيكون الهدف من أمر التقييد زجري وليس عقابي - إجراء لحماية شخص ما من التحرش. نحن نعتقد أن هناك ظروفًا تكون فيها الضحية بحاجة لحماية فورية بالرغم من عدم وجود أدلة كافية لتوجيه الإدانة. وعند دراسة المحكمة لموضوع إصدار أمرا أم لا، يجب عليها أن تدرس نفس السؤال الذي تدرسه المحكمة المدنية عندما تدرس طلب أمر تقييد بموجب القسم 3 من قانون الحماية من التحرش، مما يعني، هل هناك ضرورة لإصدار امر للحماية من التحرش؟ هذا السؤال يجب أن تحكم به المحكمة.

لتحديد ما اذا كانت اتهامات معينة لسلوك سيئ في السابق قد تم اثباتها أم لا، ستطبق المحكمة معيار الإثبات المدني. ولكن، كما أظهر لقانون بشكل جلي (أوامر المنع في كرة القدم والسلوك المنافي للمجتمع) فإن المعيار المدني الذي سيطبق سيعتمد على طبيعة القضية، بما في ذلك مدى خطورة السلوك المزعوم وطبيعة أي عقاب قد يفرض.

يعطي قانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا لعام 2004 أي شخص مذكور في أمر التقييد الحق "أن يسمع قوله". مما يعني أن يترافع في حالة التقدم بطلب لتغيير أو إنهاء أمر. ستضع قواعد المحكمة واجبا على المحكمة لإبلاغ أي شخص مذكور اسمه في أمر التقييد في مثل ذلك الطلب بحيث يكون لدى ذلك الشخص إنذار مسبق عما سيحدث، وبذلك تتاح لهم الفرصة لكي يجادلوا ضد الطلب في المحكمة.

الجزء 4 - قوانين أخرى ذات صلة

قانون الإسكان لعام 1996

هذا القانون هو وسيلة للحماية غير المباشرة لضحايا العنف المنزلي لأنه يعتمد على شخص ثالث - مالك المنزل - يقدم على أمر حيازة للمنزل. بإمكان المالك فقط - وتحديدا أكثر، السلطة المحلية أو المالك الاجتماعي - أن يتخذ إجراء بموجب هذا القانون إن تم لفت انتباههم، أو هناك مزاعم، على أن احد المستأجرين عنيف تجاه مستأجر آخر.

يعتمد هذا التدبير المدني أيضا على مغادرة المستأجر، الذي يواجه العنف المنزلي، للمنزل وإنعدام نية بالعودة إليه. لذلك، يستطيع المالك بهذه الوسيلة استعادة المسكن عن طريق رفع قضية ضد الشخص المسيء الذي بقي في المسكن. إنها لا تمكن ضحية العنف من البقاء في المسكن. كما لا توفر له حماية - على شكل أمر زجري - في موقع أخرى.

برامج الملاجئ

برامج الملاجئ هي محاولة مبتكرة لمنع التشرّد. إنها توفر تركيب أجهزة أمن بطريقة محترفة للسماح للأشخاص الذين يواجهون عنفا منزليا البقاء في مساكنهم حينما يكون ذلك ممكنا، وحينما يكون ذلك خيارهم وعندما يكون الجاني لم يعد ساكنا في المسكن.

تهدف التوجيهات المشتركة لـ LGA والمجتمعات والحكومة المحلية مساعدة السلطات المحلية واصحاب الحصاص الرئيسيين لإنشاء وإدارة برامج فعالة مصممة لمساعدة ضحايا العنف المنزلي.

التوجيهات متوفرة فقط على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

<http://www.communities.gov.uk/index.asp?id=1502478gov.uk>

وضعية الهجرة (الإقامة) والمال العام

يتم منح ما يقرب من 500 امرأة بالعام أذن بالدخول إلى المملكة المتحدة من أجل الزواج من مواطن بريطاني بشرط عدم اللجوء إلى المال العام. المقصود بالمال العام هنا أي تمويل اجتماعي، مثلا معونة الإسكان.

تسمح قوانين الهجرة لضحايا العنف المنزلي ان يقدموا الطلب نيابة عن أنفسهم للحصول على الإقامة الدائمة مع تقديم أدلة ثبوتية معينة يفترضها نجاح الطلب. ولكنهم أثناء فترة الانتظار، بسبب وضع إقامتهم، ممنوعين من الحصول إلى معونات بالسكن. وبدون وجود مكان آمن أو أي وسيلة دعم، قد تجبر هذه النساء على العودة إلى منزلهن ليوواجهن مزيدا من الإساءة، وفي بعض الحالات الشديدة، القتل.

يجب على السلطة المحلية أن تكون واعية بأن بعض ضحايا العنف المنزلي قد يكون لديهن احتياجات خاصة للرعاية والانتباه و/ أو لديهن أطفال تابعين لهن، مما يجعلهن مؤهلات للمساعدة بموجب القسم 47 من قانون خدمة الصحة الوطنية والرعاية الاجتماعية، أو قانون الحكومة المحلية القسم 2، أو قانون الاطفال لعام 1989 أو أية تشريعات أخرى ذات صلة على أساس كل قضية على حدة.

في عام 1999، تم تقديم تنازل بحيث يمكن النسوة اللواتي تركن شركائهن أو أزواجهن خلال الفترة الاختبارية، ويمكنهن الإثبات عن طريق ادانة من المحكمة أو ما شابه أن علاقتهن قد انتهت بسبب العنف المنزلي سيتم منحهن إقامة للاستقرار بالبلد.

في شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2002، تم توسيع أنواع الأدلة التي يمكن استخدامها كدليل على حدوث العنف. ففي الوقت الذي يشكل فيه أمر المحكمة أو الإدانة أو تحذير من الشرطة أفضل دليل اثبات، فإن تقريراً من الطبيب العام أو تعهد أمام المحكمة وتقرير يثبت حضور الشرطة أو رسالة من الخدمات الاجتماعية أو رسالة دعم من ملجئ أصبحت مقبولة أيضاً.

تقوم مديرية الهجرة والجنسية بوضع علامات على هذه القضايا لتعجيلها وتم حديثاً استثناء مقدمي الطلبات من نظام دفع الرسوم إن كانوا معدمين مادياً.

هناك خطوات قادمة لتحسين عمليات الطلبات وجمع الأدلة، بما في ذلك إستمارات شكلية للوكالات، وتوسيع معنى وتفسير مصطلح "ملجئ". وفي أبريل / نيسان 2007 ستكون هناك قسيمة طلب جديدة¹⁹ فيها ملاحظات توجيهية.

قانون اصلاح الشرطة لعام 2002 – العنف المنزلي والصحة

لدى خدمة الصحة الوطنية مساهمة خاصة لأمر العنف المنزلي، ليس فقط بسبب أثر العنف على صحة الضحية، بل أيضاً لأن خدمة الصحة الوطنية قد تكون نقطة الاتصال الأولى مع المحترفين الذين بإمكانهم ملاحظة الوضع والتدخل فيه.

ونتيجة لذلك، أصبحت أمانات الرعاية الأولية (PCT) في إنكلترا سلطة مسؤولة ضمن الشراكات لمكافحة الجريمة والفوضى وذلك ابتداء من 30 أبريل / نيسان 2004. (التشريع المعني هو القسم 5(1) من قانون الجريمة والفوضى لعام 1998، كما هو معدل في قانون إصلاح الشرطة لعام 2002).

وهذا يعني أنه تقع الآن مسؤولية قانونية على أمانات الرعاية الأولية للعمل بالشراكة مع سلطات مسؤولة أخرى لمكافحة الجريمة والفوضى وقضايا سوء استخدام المخدرات على الصعيد المحلي.

قانون التعليم لعام 2002

يمكن أن تكون المدارس هي الخطوة الأولى للتعرف على العنف المنزلي والإساءة للتلاميذ، ويمكنها تحويل القضايا إلى الخدمات الاجتماعية. عندما تشك المدرسة بأن هناك تلميذاً هو ضحية إساءة أو في خطر من التعرض لإساءة، أو إن اعتقدت أن هناك مشاكل أسرية، فيجب عليها أن تتبع الإجراءات المحلية للإبلاغ عن مخاوفها. سيضمن القسم 175 من قانون التعليم لعام 2002 من أن للجهات الحكومية والسلطات التعليمية المحلية إجراءات مناسبة مطبقة لحماية الأطفال.

¹⁹ الاستبيان عن العنف المنزلي الحالي <http://www.ind.homeoffice.gov.uk/6353/11406/dvquestionnaire.pdf>

الملحق أ: من هو الشخص المرافق؟

ما يتعلق بأوامر شغل المنزل (القسم 62(3) من قانون الأسرة لعام 1996)

- هم متزوجان أو كانا متزوجان من بعضهما البعض، أو يعيشان أو كانا يعيشان كشركاء مثليين مدنيين.
- هما متعايشان أو كان متعايشان مع بعضهما البعض كأنهما زوجان (من 5 ديسمبر/ كانون الأولي 2005 القسم 3 من قانون العنف المنزلي والجرائم والضحايا (DVCV) عدل القسم 62(1)(أ) من قانون الأسرة لعام 1996 ليتضمن الشخصان المتعايشان كأنهما زوجان وهما من نفس الجنس)
- يعيشان أو كانا يعيشان في نفس المنزل، ليس بسبب أن أحدهما هو فقط موظف أو مستأجر أو ثاوي عند الطرف الآخر.
- هما أقارب (تم توسيع تعريف كلمة "قريب" في قانون الأسرة لعام 1996 لتشمل أبناء العم والعممة والخال والخالة المباشرين).
- اتفقا على الزواج من بعضهما البعض (سواء انتهت الاتفاقية أم لم تنتهي)
- دخلا في اتفاقية الشراكة المثلية المدنية (كما هي معرفة في القسم 73 من قانون الشراكة المثلية المدنية لعام 2004) (سواء كانت الاتفاقية قد انتهت أم لا)؛
- بالنسبة لأي من الأطفال، كلا الشخصين سواء كان أب أو أم أو لديه مسؤولية أبوية – يندرج الشخص ضمن النطاق إن كان:
 - 1) هو / هي أحد الأبوين للطفل؛
 - 2) لديه / لديها المسؤولية الأبوية للطفل.
- هما أطراف في نفس الإجراءات الأسرية (غير الإجراءات بموجب الجزء الرابع من قانون الأسرة لعام 1996).

ما يتعلق بأوامر عدم التحرش والإزعاج (قانون الأسرة لعام 1996)

إن كان المدعى عليه يندرج ضمن أي من الأصناف المذكورين أدناه فيمكن تقديم طلب:

(أ) بالنسبة للمدعي/ المدعية

- زوج أو زوجة
- زوج سابق أو زوجة سابقة
- مساكن ومعاشر أو مساكنة ومعاشرة

- مساكن ومعاشر سابق أو مساكنة ومعاشرة سابقة
- شريك مثلي مدني أو شريكة مثلية مدنية
- شريك مثلي مدني سابق أو شريكة مثلية مدنية سابقة
- (ب) بالنسبة للمدعي / المدعية أو لأي صنف من الأشخاص في أ:
 - أب
 - أم
 - زوج الأم
 - زوجة الأب
 - ابن
 - ابنة
 - ابن الزوج / ابن الزوجة
 - ابنة الزوج / ابنة الزوجة
 - الجدة
 - الجد
 - الحفيد
 - الحفيدة
 - الأخ
 - الأخت
 - أخ غير شقيق أو أخت غير شقيقة
 - الخال / العم
 - الخالة / العممة
 - ابنة الأخ أو الأخت

- ابن الأخ أو الأخت
 - أبناء العم أو العممة أو الخال أو الخالة المباشرين
 - (ج) بالنسبة لأي من الأشخاص في ب:
 - زوج أو زوجة
 - زوج سابق أو زوجة سابقة
 - مساكن ومعاشر أو مساكنة ومعاشرة
 - مساكن ومعاشر سابق أو مساكنة ومعاشرة سابقة
 - شريك مثلي مدني أو شريكة مثلية مدنية
 - شريك مثلي مدني سابق أو شريكة مثلية مدنية سابقة
 - (د) • شخص ما يعيش أو عاش في نفس المسكن
 - (هـ) • شخص وافقت المدعية على الزواج منه، أو دخلا في اتفاقية شراكة مثلية مدنية. فقط خلال فترة 3 سنوات من الإنهاء إذا كانت الاتفاقية قد انتهت.
 - (و) • عندما يكون المدعي أب/ أم لطفل أو لديه مسؤولية أبوية لطفل، أي أب آخر أو أم أخرى أو شخص آخر لديه مسؤولية أبوية.
 - (ز) • عندما يكون الطفل قد تم تبنيه أو تم تحريره للتبني
- 1 - أب حقيقي أو أم حقيقية، أو أب لهذا الأب الحقيقي أو أم لهذه الأم الحقيقية، وهو (هي) مصاحب لـ:
- 2 - الطفل أو أب الطفل (أو أم الطفل) عن طريق أمر تبني، أو شخص تقدم لأمر تبني، أو أي شخص كان الطفل قد سكن معه بسبب التبني
- يحق لأي شخص في الصنف 1 التقدم بأمر ضد أي شخص في الصنف 2
- (ح) • الطرف الآخر لأية إجراءات أسرية.

ملاحظة: ان المعايير المستخدمة لتحديد من يحق له التقديم لأمر بموجب الجزء الرابع من قانون الأسرة لعام 1996 واسعة نوعا ما كما هو واضح أعلاه. بشكل عام، إن كانت لضحية العنف المنزلي علاقة (قربانية) من الجاني الذي ارتكب عمل العنف، فيمكن استخدام هذا القانون كتدبير. ولكن، لا يمكن استخدام القانون في أوضاع لم تعيش فيها الضحية أبدا مع الشخص المرتكب لعمل العنف، أو لم يكونا متزوجين أو لديهما أطفال مع بعضهما البعض.

الملحق ب: إجراءات خاصة للشهود الضعاف أو المرعوبين

يحدد الجدول الموجود أدناه الإجراءات الخاصة التي يوفرها قانون الأدلة الجنائية والعدالة للشبان لعام (YJCE) 1999

الإجراء الخاص	المرجع في قانون الأدلة الجنائية والعدالة للشبان لعام 1999	القسم 16 الشهود (الأطفال والكبار الضعاف)	القسم 17 الشهود (رعب/ خوف أو ضيق)
حجب الشاهد عن المتهم	القسم 23	متوفر بشكل كامل	متوفر بشكل كامل
تقديم الأدلة عن طريق اتصال وبث حي	القسم 24	متوفر بشكل كامل	متوفر بشكل كامل
إعطاء الأدلة بشكل سري	القسم 25	متوفر بشكل كامل	متوفر بشكل كامل
نزع الشعر المستعار والرداء الأسود	القسم 26	في محكمة التاج فقط	في محكمة التاج فقط
التسجيل على شرط الفيديو	القسم 27	متوفر في محكمة التاج لكنه متوفر بشكل جزئي في المحاكم الابتدائية - للشهود من الأطفال الذين هم بحاجة لإجراءات خاصة للحماية فقط متوفر بشكل جزئي - فقط في المناطق التي يتم تجربته فيها	غير متوفر الا في محكمة وود غرين ومحاكم التاج في شيفيلد
فحص الشهادة عبر وسيط	القسم 29		لا ينطبق
مساعدة للتحدث	القسم 30	متوفر بشكل كامل	لا ينطبق

بالرغم من أنها ليست إجراءات خاصة بالمعني الحازم، فإن القسم 34 - 40 من قانون الأدلة الجنائية والعدالة للشبان يحتوي أيضا على صلاحيات لحماية الضحايا والشهود من الاستجواب من قبل الشخص المتهم الذي يمثل نفسه.

وخصوصا، فإن القسم 38 من هذا القانون يقضي على أن من الواجب على المحكمة أن تعطي المتهم الوقت الكافي لتعيين ممثل قانوني له لغرض استجواب الضحية. عند انتهاء هذه الفترة، إن لم يتم تعيين ممثل، فعلى المحكمة أن تقرر فيما إذا وجب عليها أن تعيين ممثلا لاستجواب الضحية نيابة عن المتهم. يجب أن تأتي الدفعات للممثل القانوني في مثل هذه الظروف من الصندوق المركزي.

الملحق ج: ملحق بالمصطلحات

الوقت المختصر

قد يتم إختصار الفترة الزمنية الاعتيادية لتقديم الإنذار لجلسة السماع، أي يتم تقصيرها، وخصوصا بالطلبات لأوامر شغل المنزل ويتم إدراج القضية في أقل من الوقت المعتاد. يجب على المدعي أن يبين أنه قد تم إعلام المدعى عليه بالطلب الذي قد ينجم عنه أمرا يخرج من منزل الأسرة. هناك اقتراح بأن المحكمة ستكون أكثر ميلا لإصدار مثل هذا الأمر إن اتاحت لها الفرصة لسماع كلا الطرفين.

إطلاق السراح بكفالة

الإطلاق من قبل الشرطة أو المحكمة للمتهم لغاية تاريخ وزمان ومكان محدد. قد تكون هناك شروط مرافقة لإطلاق السراح بكفالة، على سبيل المثال عدم ارتكاب مخالفات أو البقاء بعيدا / أو خارج منطقة معينة.

التعهد (بالمحافظة على السلم)

يمكن أن يتم "التعهد" نتيجة للطلب (أو "الشكوى") أو من قبل المحكمة نفسها. الشخص الملزم بالتعهد يقطع وعدا بأن يكون سلوكه حسن و يوافق (من خلال التوقيع على وثيقة) على المحافظة على الهدوء ولبس لفتره محددة من الزمن. إن فشل بتنفيذ ذلك سيتم أمره بدفع جزء أو كل المبلغ الذي حددته المحكمة في الأمر الأصلي.

أمر الرعاية

هو أمر بموجب قانون الأطفال لعام 1989 يضع الطفل تحت رعاية السلطة المحلية. يمكن للطلب أن يقدم فقط من قبل السلطة المحلية او من شخص مخول من قبل وزير الداخلية. لدى المحكمة صلاحيات لإصدار أمر رعاية فقط عندما تكون مقتنعة بأن الطفل يعاني او من المحتمل أن يعاني من ضرر كبير. ربما يكون السبب في بعض الاوقات هو قيام الأبوين بعمل ما يؤدي اطفالهم أو سمحوا لشخص آخر أن يقوم بذلك. هذا يتضمن التسبب بضرر جسدي أو اعتداء جنسي. يسبب كل من الضرر الجسدي والاعتداء الجنسي ضررا عاطفيا أيضا. (القسم 31 من قانون الأطفال لعام 1989)

استمارة الطلب (مدنية)

إفادة خطية رسمية تحدد تفاصيل التدبير المنشود من قبل المدعي. قد تتضمن إستمارة الطلب أيضا تفاصيل الطلب، بما في ذلك معلومات عن الخلفية مثل تواريخ وأماكن الحوادث ذات الصلة بالقضية. إن لم تكن هذه المعلومات موجودة على استمارة الطلب فيمكن إرسالها للمحكمة خلال 14 يوما بعد تقديم الطلب إلى المحكمة.

جلسة إحالة (مدنية)

طريقة لتنفيذ الحكم عن طريق الحصول على أمر لإحالة شخص إلى السجن. غالبا ما يتم طلبه عندما يقوم ذلك الشخص بازدياد المحكمة، مثال ذلك عدم طاعة الأمر الصادر عن المحكمة.

إخلاء ذمة مشروط

قد يتم إخلاء ذمة الجاني بشروط لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات. الشرط هو أن لا يرتكب مخالفة جنائية أخرى خلال تلك الفترة. عندها سيسقط ذلك الشرط. إن تم ارتكاب مخالفة جديدة خلال الفترة التي حددتها المحكمة،

فيمكن أن يحكم الجاني من جديد بالنسبة للمخالفة التي تم إخلاء ذمته منها بشروط من قبل. بعدها يمكن أن يواجه الجاني حكماً على قضيتين، القديمة والجديدة. إخلاء الذمة المشروط هو إدانة.

أنشطة الزيارة والاتصال (قانون الأطفال والتبني لعام 2006)

أنشطة الزيارة والاتصال هي جلسات معلوماتية أو برنامج أو درس أو استشارات أو جلسات توجيه أو أية أنشطة أخرى يمكنها أن تساعد الشخص على بناء أو المحافظة أو تحسين الاتصال بالطفل. هذه هي إضافة جديدة لمساعدة الآباء عند حدوث الانفصال أو الطلاق ولا يمكننا هنا من الاتفاق على ترتيبات بخصوص أطفالهم. يمكن للآباء أن يحيلوا خلافاتهم إلى محكمة أسرية لاتخاذ قرار. معظم قضايا المحكمة المتعلقة بأطفال تكون معنية بخلاف خاص بين الآباء بشأن قضايا متعلقة بالسكن والاتصال. يشار لها عادة بالوصاية أو طريق الوصول. (القسم 8 من قانون الأطفال لعام 1989 كما هو معدل من قبل قانون الأطفال والتبني لعام 2006).

ازدراء المحكمة

يعتبر عدم طاعة حكم أو إجراء للمحكمة، على سبيل المثال خرق أمر عدم التحرش والإزعاج، ازدراء للمحكمة. يحذر الشخص الذي صدر الأمر ضده (المدعى عليه) بأنه سيعرض نفسه لخطر الدخول إلى السجن لازدراء المحكمة إن لم يطع أمرها، ويكون الأمر مرفق بإشعار عقابي.

خدمة النيابة العامة

النيابة العامة هي السلطة التي تقاضي العامة وهي مستقلة عن الشرطة لكنها تعمل معها كجزء من فريق المقاضاة. تقوم النيابة العامة بتوجيه الاتهام ومقاضاة الناس بالتهمة الجنائية في إنكلترا وويلز. كما إنها تنصح الشرطة أيضاً حول مقاضاة محتملة وتعد قضايا للمحكمة وتقوم بمقاضاة القضايا في المحاكم الابتدائية ومحاكم التاج وتكف المحامي المرافع في مقاضاة القضايا في محكمة التاج والمحاكم الأعلى.

"بإحدى المحكمتين"

يمكن أن يشار للقضية بأن من الممكن أن تحاكم "بإحدى المحكمتين" أو يشار إلى جريمة بأنها "جريمة بأي من الطريقتين". يعني هذا أن القضية يمكن أن تحاكم إما في المحكمة الابتدائية أو في محكمة التاج. يمكن للمحكمة الابتدائية أن ترسل القضية لكي يجري سماعها في محكمة التاج أو يمكن للنيابة العامة أن تطلب بأن يتم سماع القضية في محكمة التاج أو يمكن أن يختار المتهم أن يحاكم أمام محكمة التاج.

أمر حماية طارئ

أمر يصدر بموجب قانون الأطفال لعام 1989 يعطي السلطة المحلية أو شخص مخول من قبل القانون الحق لنقل طفل إلى مسكن مناسب أو منع نقله من المستشفى الخ لفترة قصوى هي 8 أيام إن كانت هناك أسباب معقولة للاعتقاد أن الطفل يعاني أو من المحتمل أن يعاني من خطر كبير، إن لم يصدر أمر. هذا الأمر قد يكون الخطوة الأولى لصدور أمر رعاية دائم (أنظر أعلاه). يمكن للمحكمة أن تصدر أمراً لمنع شخص معني من المنزل الذي يعيش فيه الطفل أو من الدخول إلى منطقة محددة حول منزل الطفل. (القسمين 44 و 44أ من قانون الأطفال لعام 1989)

بدون إعلام الطرف الآخر – أقرأ "بدون إشعار"

مستشار مستقل للعنف المنزلي (IDVA)

تصاحب خدمات IDVA كل محكمة عنف منزلي محلية مختصة (أنظر أيضا SDVC) لمساعدة الضحايا خلال إجراءات المحكمة والوصول إلى نطاق من الوكالات القانونية والتطوعية.

جناية خطيرة (عرضة للاتهام والمقاوضة)

جناية يمكن أن تحاكم فقط على لائحة اتهام، مما يعني أمام هيئة محلفين في محكمة التاج. تعتبر معظم الجرائم الخطيرة (القتل والاعتصاب) جنایات عرضة للاتهام والمقاوضة. ولكن، ستبدأ جميع هذه القضايا في المحكمة الابتدائية وسيتم إرسالها إلى محكمة التاج مباشرة لجلسة سماع أولية.

أمر زجري

هو تدبير على شكل أمر محكمة موجه لشخص معين إما لمنعه من فعل أو الاستمرار بعمل معين أو لأمره بالقيام بعمل معين.

محكمة العنف المنزلي الموحدة (IDVC)

تعتمد هذه على "قاضي واحد لأسرة واحدة" يستمع لكلا القضيتين الجنائية والأسرية، ويحاول تجنب الناس من تكرار سرد قصتها أكثر من مرة واحدة. يوجد أول نظام تجريبي لمحكمة موحدة في محكمة كرويدون الابتدائية (بدأ في أكتوبر / تشرين الأول 2006).

طلب تصفية / عدم تصفية

طلب تصفية هو مطالبة بتعويض عن أضرار بمبلغ مالي محدد، على سبيل المثال £1,000. أما طلب عدم تصفية بتعويض عن أضرار فيكون بمبلغ مالي غير محدد، على سبيل المثال مبلغ لا يزيد عن £10,000. وسيحدد القاضي الذي يسمع القضية القيمة الممنوحة.

أمر عدم تحرش وإزعاج

هو أمر بموجب قانون الأسرة لعام 1996 لتقييد شخص، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من مضايقة شخص مرتبط أو طفل معني، أو من فعل شيء تمنعه المحكمة من فعله.

طلب بإشعار

طلب مدرج للسمع من قبل المحكمة يتم فيه إشعار جميع الأطراف بتاريخ ووقت جلسة السماع.

إشعار عقابي

إشعار يمكن أن يكون مرافقا لأمر مدني يحذر طرفا أو أطرافا من أنه إن لم يطيعوا الأمر، أو بنود معينة من الأمر، فسيكونوا مزدرين للمحكمة وقد يتم إرسالهم للسجن. الإشعارات العقابية هي إلزامية على أوامر عدم التحرش والازعاج، لكنها اختيارية بالنسبة للأوامر الأخرى. إن شعرت المدعية (الضحية) أن المدعى عليه

(الجانبي) غالبا ما سيتجاهل أو سيخرق الإشعار العقابي، فيجب على المدعية أن تقدم طلبا للمحكمة بنفسها لكي تصدر المحكمة صلاحية اعتقال تكون مرافقة للأمر لاعتقال المدعى عليه وإحالاته للمحكمة.

برامج للجناة

صممت برامج الجناة في الغالب لمساعدة الرجال لتغيير سلوكهم ولتطوير علاقات يسودها الاحترام وتكون غير عدوانية. وحيث أن غالبية الجناة من الناحية الإحصائية هم من الرجال، فإن غالبية برامج الجناة تعمل مع الرجال. تتكون البرامج عادة من مجموعات صغيرة من 8 إلى 15 رجلا ممن كانوا عنيفين أو مسيئين في علاقاتهم الحالية أو السابقة.

تحويل بالاعتقال

صلاحية مرافقة لأوامر عدم التحرش والازعاج (لغاية 1 يوليو / تموز) أو أمر شغل المنزل والتي تمكن الشرطة من اعتقال شخص، بدون مذكرة اعتقال، عندما تكون لديهم أسبابا معقولة للاشتباه بأنه خرق الأمر الذي يرفقه تحويل بالاعتقال، حتى لو لم يكن ذلك الشخص قد ارتكب عملا جنائيا. ليس إلزاميا ان يصاحب أمر عدم التحرش والإزعاج وشغل المنزل تحويل بالاعتقال، وابتداء من 1 يوليو / تموز فلن يصاحب أمر عدم التحرش والإزعاج تحويل بالاعتقال. ولكن، في الوقت الحالي، يجب على المحكمة أن ترفق صلاحية الاعتقال إن بدا أن المدعى عليه قد استخدم أو هدد باستخدام العنف ضد المدعي أو الطفل المعني، الا لو كانت المحكمة مقتنعة أنه في جميع ظروف القضية سيكون المدعي أو الطفل محمي بشكل كاف. الفائدة هنا هي، انه عندما يصحب الأمر تحويل بالاعتقال، لن يتوجب على المدعي الذهاب إلى المحكمة لطلب اعتقال المدعى عليه حيث أن بإمكان الشرطة اعتقاله بدون مذكرة اعتقال.

عامل توصيل

هو شخص مخول، عادة "ضابط المحكمة"، مسؤول عن توصيل الوثائق القانونية للناس - عادة المتهمين أو المدعى عليهم.

إيقاف رهن التحقيق

تحويل الشخص المتهم إلى الحجز أو إطلاق سراحه بكفالة. إن تم إيقاف الشخص في الحجز فسيتم إرساله إلى السجن حتى موعد ظهوره القادم في المحكمة.

محكمة مختصة للعنف المنزلي (SDVC)

مكان مخصص لإقامة الدعوى موجود في المحاكم الابتدائية القائمة يقدم تدريباً معيناً للقضاة والموظفين سوياً مع دعم حقيقي للضحايا. سيكون هناك 64 من مثل تلك المواقع في انكلترا وويلز في أبريل / نيسان 2007.

إجراءات خاصة / تسهيلات

صلاحيات إضافية أو تسهيلات مصممة لحماية الضحايا. يمكن أن تتضمن غرف انتظار منفصلة، إعطاء الشهادة من خلف ستارة أو عبر الفيديو الخ، اعتماداً على نوع المحكمة. أسأل دائماً عما هو متوفر.

مخالفة موجزة

هي مخالفة يمكن أن يحاكم مرتكبها سريعا، مما يعني أمام المحكمة الابتدائية بدلا من أمام هيئة المحلفين. غالبيتها مخالفات موجزة صغيرة نسبيا (على سبيل المثال، اعتداء عام وأن يكون الشخص مخمورا ومخالف للقانون).

كفالة

شخص ضامن لدفع مبلغ مالي أو بتنفيذ شيء ما بحال فشل الآخر بالدفع أو بالتنفيذ. يمكن أن تقدم الكفالة من قبل شركة تقدم التعهد و"تعلن عن تعهد" لوصي أو مدير أو مقاول بناء. تتطلب غالبية اتفاقيات الكفالة أن يقوم الشخص الذي يبحث عن تنفيذ الكفالة (بيحث عن دفعة) بمحاولة الحصول على الاداء من الشخص أو الجهة المسؤولة أولا.

أمر لصالح طرف ثالث

يتعلق القسم 60 من الجزء الرابع من قانون الاسرة لعام 1996 بـ "الأوامر لصالح طرف ثالث". يعطي هذا القسم وزير العدل الصلاحية لتمكين شخص مختار، أو صنف من الأشخاص العمل نيابة عن ضحية العنف المنزلي للحصول على أوامر شغل المنزل أو عدم التحرش والإزعاج. ولكن القسم 60 غير ساري المفعول حاليا وليس هناك أي خطط لتطبيقه في المستقبل القريب.

بدون إشعار (سابقا "بدون إعلام الطرف الآخر")

طلب يقدمه أحد الأطراف لبدء قضية في المحكمة بغياب الطرف الآخر (يقدم عليه غالبا بموجب قانون الاسرة لعام 1996 بسبب إلحاحية الطلب لحماية المدعي).

الملحق د: مصادر مرجعية وقرارات إضافية

ACPO – بروتوكولات كشف المعلومات بين الشرطة والقضايا الأسرية

- بروتوكولات مذكرة شرح (كما هو مستخدم في البرامج التجريبية بما في ذلك الإجراءات والإستمارات)
<http://www.dca.gov.uk/family/metpol-expmem.pdf>
- نسخة خدمة شرطة المدينة (المتروبوليتان بوليس) MPS
<http://www.dca.gov.uk/family/metpol-protocol.pdf>
- نسخة الدائرة الشمالية (للمناطق خارج لندن / وخدمة شرطة المتروبوليتان) (يرجى تجاهل ما يذكر من ان عدد الصفحات هو 90 صفحة – إنها 11 صفحة فقط)
<http://www.dca.gov.uk/family/metpol-northerncircuit.pdf>
- الرد الاعتيادي وطلبات الرد – الملحقين ب وج:
<http://www.dca.gov.uk/family/stdreq-form-annexb.doc>
<http://www.dca.gov.uk/family/stdpol-replyform-annexc.doc>
- تقرير التقييم (يتوفر عدد محدود من النسخة المطبوعة من خدمة محاكم جلال الملكة):
<http://www.dca.gov.uk/family/police-info-family-proceedings.pdf>

للوصول إلى هذه الوثائق على موقع خدمة محاكم جلال الملكة، يرجى النقر على:
http://www.hmcourts-service.gov.uk/infoabout/family_law/index.htm

اذهب إلى القسم الذي يقول "الجزء الرابع من قانون الأسرة لعام 1996" فستجد هناك وصلة في المربع على جهة اليمين "معلومات إضافية" تدعى "توجيهات ومعلومات وتوجيهات عن العنف المنزلي" – سيأخذك ذلك إلى موقع دائرة الشؤون الدستورية DCA.

بروكن رينبو (قوس قزح المتكسر): يدعم المثليات والمثليين وثنائي الجنس والاشخاص الذين حولوا جنسهم LGBT الذين يواجهون عنفا منزليا.
الاتنين وحتى الجمعة من الساعة 9 صباحا وحتى 1 ظهرا ومن الساعة 2 بعد الظهر وحتى 5 عصرا. الموظفين هم من
<http://www.broken-rainbow.org.uk/> .LGBT

العمل المنسق ضد الإساءة المنزلية – CAADA

تعرف سابقا باسم CRARG <http://www.crarg.org.uk/index.html> ،
الأيمل info@caada.org.uk هاتف: 01749 812968
تعمل لإيجاد رد متوافق وحرفي وفعال لجميع الناجين من العنف المنزلي وخصوصا الذين هم في خطر كبير، وذلك عن طريق تقديم خدماتها مباشرة إلى مشاريع التأييد والدفاع وشركائهم المحليين من الوكالات المتعددة وكذلك من خلال العمل مع الممولين ومستشارو السياسات ومع الحكومة.

توجيهات الوزارة للتعامل مع العنف المنزلي في مكان العمل:

http://www.civilservice.gov.uk/management/domestic_violence/publications/doc/empl_leaf_21oct04.doc
http://www.civilservice.gov.uk/management/domestic_violence/publications/doc/domestic-violence_lm_leaf.doc

موقع الخدمات القانونية الاجتماعية المباشرة هو www.clsdirect.org.uk. يحتوي هذا الموقع على حاسبة لمن هو مؤهل وكذلك توفر مدخلا للوصول إلى النشرات بما فيها تلك المعنونة "العنف المنزلي، الإساءة والمضايقة" بالإضافة إلى مواضيع أخرى ذات صلة بالموضوع مثل الطلاق والانفصال.

التحالف التجاري ضد العنف المنزلي Corporate Alliance Against Domestic Violence:

مجموعة من الشركات والمنظمات التقدمية تعمل بشكل فردي وجماعي لمعالجة آثار العنف المنزلي في مكان العمل.
<http://www.corporateallianceuk.com/home.asp>

رسوم المحكمة: هل يتوجب عليك دفعها؟ نشرة خدمة المحكمة EX160A. قسائم EX160 – لطلب الإعفاء من الرسوم أو تأجيلها.

الملاحظة: http://www.hmcourts-service.gov.uk/HMCSCourtFinder/GetLeaflet.do?court_leaflets_id=172
الطلب: http://www.hmcourts-service.gov.uk/HMCSCourtFinder/GetForm.do?court_forms_id=168

www.cps.gov.uk

موقع خدمة النيابة العامة

• خدمة النيابة العامة (فبراير/ شباط 2005) كتيب عن سياسة المقاضاة لقضايا العنف المنزلي،

<http://www.cps.gov.uk/publications/docs/DomesticViolencePolicy.pdf>

□ كيف تصل النيابة إلى قراراتها

<http://www.cps.gov.uk/publications/docs/DomesticViolenceLeaflet.pdf>

التعامل مع قضايا زواج الإكراه – توجيهات لتتقيف المحترفين

<http://www.fco.gov.uk/Files/kfile/Dealing%20with%20cases%20of%20Forced%20Marriages.pdf>

التعامل مع قضايا زواج الإكراه – توجيهات للشرطة

<http://www.fco.gov.uk/Files/kfile/InteractiveForcedMarriage091106.pdf>

www.dca.gov.uk

موقع وزارة الشؤون الدستورية

وزارة الصحة، دليل للرد على العنف المنزلي للأشخاص المحترفين في شؤون الصحة، عام 2005

<http://www.dh.gov.uk/assetRoot/04/12/66/19/04126619.pdf>

العنف المنزلي، القانون والممارسة (النسخة الخامسة عام 2006) القاضي روجر بيرد

(ISBN -0 85308 974 4)

دي واي أن – هاتف المساعدة للرجال الذين يواجهون إساءة منزلية في ويلز www.dynproject.org/

هاتف من داخل كارديف فقط: 029 2048 9500، خارج كارديف 0808 801 0321.

يقدم مشروع دي واي أن تخطيط سري وآمن وخدمة دفاع عن الرجال الذين تعرضوا لإساءة منزلية. يعمل المشروع مع المثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسيا والرجال المستقيمين في كارديف وعبر ويلز وبإمكانهم تقديم خدمات ومصادر متنوعة لمساعدة الرجال الذين هم ضحايا علاقات مسيئة. وهذا تتضمن معلومات ونصائح والوصول إلى مجموع خدمات دعم.

وحدة زواج الإكراه

هاتف 0207 008 0151

الموقع على شبكة الانترنت www.fco.gov.uk

موقع خدمة محاكم جلالة الملكة: www.hmcourts-service.gov.uk

تمثل وحدة زواج الإكراه نقطة مفردة للنصح السري والمساعدة لهؤلاء اللذين بخطر الزواج بالإكراه خارج البلاد.

www.homeoffice.gov.uk

موقع وزارة الداخلية

نشرة: لا يتوجب عليك العيش بخوف **You don't have to live in fear** موجودة على الموقع التالي:

<http://crimereduction.gov.uk/isp21.pdf>

<http://www.imkaan.org.uk/pub/index.php?id=8>

IMKAAN عنوان الموقع هو

هدفها: توفير دفاع استراتيجي ودعم مؤسساتي لصالح الملاجئ التي تخدم النساء الاسياويات والاطفال الذين يواجهون عنفا منزليا.

خدمة نصح اللأجئيين Immigration Advice Service هاتف: 020 7357 6917

www.iasuk.org

بروتوكول قانون الأسرة للجمعية القانونية الطبعة الثانية

<http://www.lawsociety.org.uk/search/view=query.law#>

www.legalservices.gov.uk

موقع مفوضية الخدمة القانونية

http://www.legalservices.gov.uk/civil/whatis_calculator.asp

• حاسبة الاستحقاق

www.legalservices.gov.uk/civil/guidance/funding_code.asp

• مدونة التمويل

خط النصح للرجال **Mens Advice Line** www.mensadvice.org.uk

هاتف المساعدة 0808 801 0327

خطة التوصيل الوطنية والتقارير **National Delivery Plan and Report**
<http://www.crimereduction.gov.uk/domesticviolence/domesticviolence51.pdf>

خط المساعدة الوطني للعنف المنزلي **National Domestic Violence Helpline 0808 2000 247**
أنظر أيضا لموقع ملجأ **WAFE**

المنتدى الاقليمي لمنطقة ايرلندا الشمالية عن العنف المنزلي، إنهاء الألم ومداواة الجراح – دليل عملي للجماليات الدينية للدر
على العنف المنزلي، اكتوبر/ تشرين الأول 1999 (عون النساء في ايرلندا الشمالية)

Northern Ireland Regional Forum on Domestic Violence, Ending the Pain and Healing
the Hurt – *A Practical Guide for Faith Communities Responding to Domestic Violence*,
October 1999 [Northern Ireland Women's Aid]

استراتيجية ايرلندا الشمالية (فبراير/ شباط 2006) **Northern Ireland Strategy** الموقع: www.nio.gov.uk
محاكمة الجريمة في المنزل

العون النسائي في ايرلندا الشمالية، **Northern Ireland Women's Aid**
هاتف المساعدة **0800 917 1414**
www.niwaf.org

ملجأ **Refuge**
www.refuge.gov.uk

مجلس اللاجئين **Refugee council** ، هاتف **020 7346 6777** الموقع: www.refugeecouncil.org.uk

القرار – الأول في قانون الأسرة **Resolution - first for family law** الموقع: www.resolution.org.uk
هاتف مباشر **01689 899 585** سابقا جمعية محامي قانون الأسرة

الاحترام **RESPECT** **0845 122 8609** www.respect.uk.net
مؤسسة الاحترام هي جمعية باعضاء في المملكة المتحدة للبرامج المخصصة لمرتكبي العنف المنزلي ولوكالات الدعم
المرتبطة. التركيز الاساسي على زيادة السلامة للأشخاص الذين يواجهون عنفا منزليا عن طريق الترويج للتدخلات الفعالة
مع الجناة.

الحقوق للنساء Rights of Women <http://www.rightsofwomen.org.uk/>
دليل لطلب الأمر الزجري http://www.rightsofwomen.org.uk/pdfs/dv_2nd_ed.pdf
□ خط هاتفي مجاني لتوفير النصح للنساء من قبل نساء على رقم **020 7251 6577**، مفتوح أيام الثلاثاء والاربعاء
والخميس من الساعة 2 وحتى 4 بعد الظهر ومن 7 مساء حتى 9 مساء، الجمعة من 12 إلى 2 ظهرا.
● خط هاتفي مجاني لتوفير النصح القانوني عن العنف الجنسي للنساء من قبل نساء على رقم **020 7251 8887**،
مفتوح يوم الاثنين من الساعة 11 صباحا وحتى 1 ظهرا، ويوم الثلاثاء من الساعة 10 صباحا وحتى 12 ظهرا.

الأخوات السود في ساوثهول **Southall Black Sisters** ، الموقع
www.southallblacksisters.org.uk/
هاتف: **020 8571 9595** البريد الإلكتروني: southallblacksisters@btconnect.com

موقع دعم الضحايا www.victimsupport.org.uk
نشرة خدمة الشهود لدعم الضحية ، الذهاب إلى المحكمة
http://www.victimsupport.org.uk/vs_england_wales/coping_with_crime/criminal_justice_system/going_to_court_leaflet.pdf

عون النساء في ويلز / خط المساعدة للإساءة المنزلية **Welsh Women's Aid / Domestic Abuse Helpline**
هاتف المساعدة: **808 8010 808**
www.welshwomensaid.org

منظمة عون النساء في ويلز هي المقدمة الرئيسية للخدمات وتهدف على وجه الخصوص لمساعدة النساء الضعاف والاطفال الذين يواجهون عنفا منزليا واساءات في ويلز. عون النساء في ويلز منظمة وطنية جامعة تضم في عضويتها 35 مجموعة عون نسائي محلي وموجودة على امتداد ويلز.

العون النسائي **Women's Aid** www.womensaid.org.uk
يتضمن معلومات عن خط المساعدة والملاجئ وارقام و عناوين للاتصال لطلب نشرات.

الشابات والكبار الضعفاء اللواتي يواجهن زواجا بالاكراه. توجيه عملي للموظفين الاجتماعيين.
<http://www.fco.gov.uk/Files/kfile/Forced%20Marriage%20Guidelines%20for%20social%20workers.pdf>